"رؤية مقترحة لتدويل البحث العلمي في الجامعات المصرية في ضوء خبرات بعض الدول"

إعـداد

د/ أسمـــاء أبوبكـــر صديـــق

مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية

بكلية التربية بالوادي الجديد –جامعة أسيوط

"رؤية مقترحة لتدويل البحث العلمي في الجامعات المصرية في ضوء خبرات بعض الدول "

إعـداد
د/ أسماء أبوبكر صديق
مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية
بكلية التربية بالوادي الجديد –جامعة أسيوط

مستخلـــص البحـــث

لقـد تبنـت العديـد مـن الـدول الناميـة والمتقدمـة علـى حـد سـواء اسـتراتيجيات متعـددة لزيـادة القـدرة التنافسـية لجامعاتهـا، ومـن بينهـا اسـتراتيجية تـدويل البحـث العلمـي، وبـالنظر الـي جامعاتنـا المصـرية نجـد انهـا لـم تسـتجب بدرجـة كافيـة لتلـك التوجهـات فكانـت الفجـوة بينهـا وبـين الجامعـات العالميـة وغيابهـا عـن وائـم التصـنيفات العالميـة علـى الرغم من عراقة العديد من الجامعات المصرية..

في ضوء ما سبق هدفت الدراسة الحالية الي وضع تصور مقترح لتدويل البحث العلمي في الجامعات المصرية في ضوء خبرات كل من فنلندا وأستراليا وماليزيا في هذا المجال، واستخدمت الدراسة لتحقيق ذلك المنهج المقارن، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها وضع تصور مقترح لتدويل البحث العلمي في الجامعات المصرية في ضوء خبرات دول المقارنة.

مقـــدمـــــــــة:

يعتبر البحث العلمي مهمة أساسية من مهام الجامعات بل أحد أبرز سمات التعليم الجامعي ومن خلاله تحظي الجامعات بالتقدير والمكانة بين مؤسسات المجتمع الأخرى، نظرا لأنه الوسيلة الأمثل لحل كثير من مشكلات المجتمع المحيط، ومواجهة التحديات المعاصرة وتحقيق التنمية ورفاهية الشعوب، لذلك أصبح يقاس درجة تقدم الأمم حاليا بمدي تقدم البحث العلمي.

وبالتالي أصبح الاهتمام بالبحث العلمي من أهم مقومات ودعامات بناء الدولة العصرية الحديثة خاصة إذا ما تبين أن هذا الاتجاه قد أدى إلى ظهور وبروز العديد من الدول الصغيرة لتأخذ مكانتها على الخريطة العالمية وأصبحت دولاً صناعية كبيرة تشاهد إنجازاتها ومنتجاتها التي غزت جميع أسواق العالم بنهضتها الصناعية التي تأسست أصولها على انتهاج أسلوب البحث العلمي في كافة شئون حياتها.

ونظرا لكون البحث العلمي أصبح من المداخل الرئيسة والأساسية للتقدم والتنمية اتجهت كثير من دول العالم لزيادة ميزانية البحث العلمي حتى أخذت دول تتسابق برصد ميزانيتها للإنفاق على البحث العلمي، فزادت أمريكا ميزانيتها لأكثر من 455 مليار دولا أي بنسبة ٣٢% مما ينفقه العالم في البحث العلمي وتنفق الصين نحو 355 مليار دولار، ثم اليابان 115 مليار دولار، بينما تنفق اسرائيل9 مليار دولار وهو ما يقارب خمسة أضعاف نسبة أكثر الدول العربية إنفاقاً على البحث العلمي [١].

ولقد اتسمت الألفية الثالثة بتناغم غير مسبوق في دور العلم والمعرفة، وطفرة كبيرة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال تبادل البحوث العلمية عبر التقنيات الحديثة، ومشاركة المعرفة في جوانب عدة، مما ألزم الجامعات والدول أن تضفي على إنتاجها البحثي البعد الدولي، وهو ما يعرف باسم التدويل لاعتبارات كثيرة، أهمها التطورات غير المسبوقة في تكنولوجيا المعلومات، وارتباط التطوير العلمي بالابتكار والتحديث، والتأثير المتزايد لظاهرة العولمة، ووجود نظام عالمي للحوكمة تتكامل جوانبه من خلال المؤسسات الدولية، وتحول النظم الاقتصادية إلى نظم تعتمد على المعرفة[٢].

ولقد تبنت منظمة اليونسكو استراتيجية تدويل التعليم العالي والبحث العلمي، حيث أقر المؤتمر الدولي للتعليم العالي والذي عقد بمنظمة اليونسكو عام 1992 مبدأ التدويل كوسيلة

للارتقاء بالعملية التعليمية والبحثية من خلال إضفاء بعد دولي متعدد الثقافات على كافة جوانبها وأنشطتها، كما حثت الجامعات والمراكز البحثية على إعادة هيكلة أنشطتها لمواكبة التوجه نحو التدويل(٣).

وقد أصبحت جوانب متنوعة من تدويل التعليم الجامعي والبحث العلمي جزءا مهما من التجارة في خدمات التعليم العالي والجامعي التي تتوسع لتلبية رغبات الطلاب فيما يتجاوز قدرة النظم الوطنية مع توفير دخل تصديري للبلدان المختلفة، وتنشأ عن هذه التطورات اتفاقيات دولية ، وأخري تتجاوز الحدود الوطنية فيما يتعلق بالاعتراف بالمؤهلات والاعتماد الجامعي ، وضمان الجودة وحماية المستهلك ، ويسعي خريجي التعليم الجامعي إلي الاعتراف الدولي بمؤهلاتهم ، بحيث يتمكنوا من استكمال دراساتهم العليا والحصول علي عمل في أي مكان في العالم، كما اعتبر التدويل احد اهم معايير تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي والجامعي المختلفة(٤).

وهكذا فإن التدويل لا يعد غرضا في حد ذاته، ولكنه يضم الجهود المبذولة من أجل تكيف التعليم الجامعي والبحث العلمي مع المتطلبات والتحديات التي تفرضها العولمة على المجتمعات سواء في الناحية الاقتصادية أو في سوق العمل، ومن هنا يمكن القول أن التدويل أصبح أداة هامة في التطوير الأكاديمي والبحث العلمي وتلبية متطلبات البيئة الوطنية والإقليمية والعالمية، والسماح لتحسين ومواءمة معايير الجودة سواء على المستوي العالمي أو الوطني.

وبالتالي لم يعد الاهتمام بالبحث العلمي مطلبا علميا فقط ولكنه أصبح مطلبا اجتماعيا وقوميا ودوليا نظرا لكونه محور الارتكاز الذي تدور حوله الكثير من جوانب النهوض والتقدم الحضاري والاجتماعي، ولكن على الرغم من ذلك فإن الدور الذي يؤديه هذا البحث العلمي في جامعاتنا المصرية لا يزال محصوراً على الجهد الفردي كالأبحاث العلمية من أجل الترقيات إضافة إلى التي يجريها أعضاء هيئة التدريس مع متخصصين من حقل العمل لحل مشكلة ما أو تطوير تقانة معينة لزيادة الإنتاج وكفاءته، وزيادةً على ما تقدم فان السياسات الإدارية لم تولي الاهتمام الكافي لهذا الموضوع من خلال تهيئة الأجواء المناخية المشجعة للمنافسات العلمية والبحثية الملائمة لذلك لدرجة إننا نعاني من فجوة حقيقية؛ تفصل بين البحث العلمي والتدويل.

في ضوء ما سبق تحاول الدراسة الحالية تقديم رؤية مقترحة لتدويل البحث العلمي في الجامعات المصرية في ضوء خبرات بعض الدول في ذلك المجال.

مشكلـــــــة الدراســـــــة

أظهرت نتائج العديد من الدراسات ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية سواء من الناحية البحثية أو الاكاديمية، كذلك عدم قدرتها على التكيف مع الاتجاهات العالمية المعاصرة في شتي المجالات، وغيابها عن قائمه التصنيفات العالمية، وعدم انطلاقها للتعامل مع المصادر العالمية في استقطاب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وانخفاض فرص الابتعاث والانفتاح على الخارج لتنمية وتطوير قدرات أعضاء هيئات التدريس (٥).

ذلك على الرغم من تنامي الاتجاه العالمي –بشكل غير مسبوق في جامعات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء –في الاهتمام باستراتيجيات تدويل البحث العلمي والتعليم الجامعي والاهتمام بالتنافسية والتسابق علي الوصول الي مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية، وبالنظر الي واقع ذلك في الجامعات المصرية نجد أن التقرير الصادر عن البنك الدولي من خلال منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي يشير الي أن جهود التدويل بالجامعات المصرية سواء في النواحي الاكاديمية أو البحثية لا تزال هامشية مقارنة بالاتجاه العالمي السائد نحو التدويل، وارجعت ذلك الي العديد من المعوقات من أهمها عدم تطوير القدرات البحثية وضعف موازنات البحث العلمي(٦).

كذلك على الرغم من أن تدويل البحث العلمي قد يسهم في زيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية واعتلائها مكانة متقدمة في التصنيفات العالمية، والانتقال بمصر من مرحلة تلقي المساعدات الأجنبية لإصلاح مؤسسات التعليم العالي إلى مرحلة المشاركة والتعاون الدولي، والمساهمة في إقامة مجتمع المعرفة، حيث أصبحت عملية إنتاج المعرفة وتوظيفها وتسويقها محور اهتمام البيئات العلمية والأكاديمية على مستوى العالم، مما يؤدي إلى منافسة متوقعة في مجال المعرفة (٧).

في ضوء ما سبق تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في الإجابة عن التساؤلات الاتية:

١– ما مفهوم تدويل البحث العلمي.

٢– ما الواقع الحالي لتدويل البحث العلمي في الجامعات المصرية.

٣– ما أهمية وأهداف ومبررات ومتطلبات ومعوقات تدويل البحث العلمي.

٤– ما خبرة كل من فنلندا وأستراليا وماليزيا في مجال تدويل البحث العلمي.

٥- ما أوجه الاستفادة من خبرات كل من فنلندا وأستراليا وماليزيا في مجال تدويل البحث العلمي.

٦- ما الرؤية المقترحة لتدويل البحث العلمي في الجامعات المصرية في ضوء خبرات دول المقارنة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلي:

١- التعرف على مفهوم تدويل البحث العلمي.

٢- التعرف على الواقع الحالي لتدويل البحث العلمي في الجامعات المصرية.

٣- التعرف على أهمية وأهداف ومبررات ومتطلبات ومعوقات تدويل البحث العلمي.

٤- التعرف على خبرات فنلندا وأستراليا وماليزيا في تدويل البحث العلمي.

٥- التعرف على أوجه الاستفادة من خبرات دول المقارنة في مجال تدويل البحث العلمي.

٦- التعرف على الرؤية المقترحة لتدويل البحث العلمي في الجامعات المصرية في ضوء خبرات دول المقارنة.

منهج الدراسة

في ضوء طبيعة المشكلة وأهدافها، تتبع الدراسة الحالية المنهج المقارن والذي يعتمد على وصف الظاهرة التعليمية وتحليلها ثقافياً والتفسير المقارن لها، وكذلك في استشراف مستقبلها [٨].

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة الحالية مما يأتي:

١- مواكبتها لتوجهات الخطط الاستراتيجية للجامعات المصرية؛ حيث أكدت على ضرورة مواجهة العولمة بتحقيق التميز والتوجه نحو العالمية، وتحقيق الجودة والاعتماد ودعم التنافسية بين الجامعات محلياً وعالمياً وتطوير البحث العلمي وتطبيق نظم الحوكمة المؤسسية.

٢- اهتمام عديد من المنظمات والهيئات الدولية بقضية تدويل التعليم الجامعي والبحث العلمي وعلاقة ذلك بفعالية الجامعات على المستوى الدولي، وإصدارها تقارير سنوية تشتمل على مؤشرات لتصنيف دول العالم، بالإضافة إلى الاهتمام العالمي بالترتيب الأكاديمي للجامعات

والذي يؤكد على أهمية وجود البعد الدولي والمشاركة العالمية للجامعات كمؤشر لتحقيق الريادة والفعالية الدولية في جميع أنشطة الجامعة.

٣- تزويد صانعي القرار بمجموعة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها الإسهام في تدويل البحث العلمي المصري.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

١- دراسة (ماهر حسن،٢٠١٤م) هدفت الدراسة إلى التعرف علي واقع القدرة التنافسية بالجامعات المصرية، ودور تدويل التعليم في زيادتها والارتقاء بها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، مع الاستعانة باستبانة تم تطبيقها على عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات المصرية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن القدرة التنافسية للجامعات المصرية متوسطة مقارنة بالجامعات العالمية، مما يتطلب ضرورة بذل المزيد من الجهد لرفعها والارتقاء بها، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيا في محور واقع القدرة التنافسية للجامعات بين الكليات العملية والكليات النظرية(٩).

٢- دراسة(العنزي،٢٠١٥م) هدفت الدراسة إلي وضع مقترحات لتدويل التعليم في الجامعات السعودية في ضوء خبرات بعض الدول، والاستفادة من أبرز التجارب التي نهجتها في تدويل التعليم فيها، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية على اختلاف جنسهم وتخصصاتهم، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، ولقد استخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، ومن أهم نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول تقديرهم لأبرز المقترحات لتدويل التعليم في الجامعات السعودية على ضوء الخبرات العالمية الرائدة يمكن أن تعزى لمتغيري الدراسة (الجنس والتخصص(١٠).

٣- دراسة (عبد الرؤوف ،٢٠١٥م) هدفت الدراسة إلى التعرف علي أهم مظاهر التداول المعرفي وتدويل الجامعات قبل القرن التاسع عشر وخلال القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين ومن الخمسينات وحتى منتصف القرن العشرين والتطورات التاريخية التي طرأت على حركة تدويل الجامعات المعاصرة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي،

ومـن أهـم نتائجهـا أن تـدويل الجامعـات كـان حاضـرا منـذ نشـأة الجامعـات وعبـر مراحلهـا التاريخية المختلفة، وخلال العقدين الماضيين حدث تحول جذري في ممارسات التدويل من الممارسات البسيطة الي تحالفات وتنظيمات وشبكات دولية تحولت الجامعات من خلالها لسوق مفتوحة عالمية للتبادل والتنافس(١١).

٤- دراسة (نرمان الهمص، ٢٠١٥م) هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الانتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس وعلاقتهما بجهود الجامعات في تدويل البحث العلمي واتبعت الدراسة المنهج الوصفي والأسلوب التحليلي حيث تمثل مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة، وقد قامت الباحثة بإعداد استبانتين الاولي لقياس واقع الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس والثانية للتعرف على جهود الجامعات في تدويل البحث العلمي وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتدويل البحث العلمي بالجامعات الفلسطينية بصورة اكبر لان نسبته جاءت متدنية لدي عينة الدراسة(١٢).

٥- دراسة (القحطاني،٢٠١٧م) هدفت الدراسة الي وضع تصور مقترح لتدويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرة ماليزيا في ذلك المجال واستخدم الباحث المنهج الوصفي المقارن ومن أهم نتائجها وضع تصور مقترح لتدويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في ضوء خبرة ماليزيا (١٣).

ثانيًا: الدراســـــات الأجنبيـــــة

١- دراسة هورتا(Horta ,2010) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الدولة في تدويل الجامعات الوطنية البرتغالية، وذلك من خلال دراسة وتحليل التطورات التي حدثت في نظام التعليم خلال٦٠ عاماً الأخيرة، وكذلك دراسة العلاقة بين الدولة والجامعات ،واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن الدولة لعبت دورا حاسما في عملية تدويل التعليم بالجامعات، وذلك من خلال دعم القدرات المؤسسية ، ومكافأة الأنشطة العلمية ذات التوجه الدولي، وبالرغم من ذلك فإن هذه السياسات لم تؤدِ إلى ظهور جامعات وطنية متميزة قادرة على المنافسة مع الجامعات البحثية العالمية(١٤).

٢- دراسة بينيت وكين: (Bennett& Kane , 2011) هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تدويل التعليم في كليات إدارة الأعمال بالجامعات بالمملكة المتحدة، واستخدمت الدراسة

المنهج الوصفي مع الاستعانة باستبانة تم تطبيقها على عينه بلغ عددها ٦٥عضوا من مديري كليات إدارة الأعمال في جميع جامعات المملكة المتحدة ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن تدويل التعليم بكليات إدارة الأعمال تعتمد على الأوضاع المالية للجامعات وعمرها الزمني وحجم الكلية، ومدى رغبتها في جذب أكبر عدد من الطلاب من الخارج ، ومدى اقتناع القيادات الإدارية والمسئولين بأهمية التدويل في تحسين فرص العمل والتطوير [١٥] .

٣- دراسة روبسون (Robson,2011) هدفت الدراسة إلى التعرف على تدويل التعليم ودوره في إحداث التغيير التحويلي بمؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن تدويل التعليم أدى إلى حدوث تحولات كبيرة في أداء الجامعات، وزيادة نطاق الأنشطة الأكاديمية داخل الجامعات، وبين الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى، وزيادة الحراك الدولي للطلاب والباحثين، وتطوير المناهج الدراسية الرسمية وغير الرسمية وجعلها أكثر ملاءمة للطلاب الدوليين [١٦].

٤- دراسة آبسيل(Absael Antelo,2012) هدفت الدراسة الي التعرف على الجهود التي تستخدمها جامعة University of the Incarnate Word لتدويل البحث العلمي وهل كافية سواء من حيث التبادل الطلابي والمناهج الدراسية وأعضاء هيئة التدريس واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومن أهم نتائجها أن الجامعة تحتاج الي بذل مزيد من الجهود لتدويل البحث العلمي[١٧].

٥- دراسة أوكسانا(Oksana Chigisheva,2015) هدفت الدراسة إلى التعرف على الجهود المختلفة التي تستخدمها مؤسسات اعداد المعلمين في روسيا لتدويل البحث التربوي واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومن أهم التوصيات التي اشارت اليها ضرورة زيادة عدد المؤسسات الدولية المهتمة بالبحث التربوي وتقديم مزيد من المنح في ذلك المجال[١٨].

التعليق على الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة، يمكن استخلاص النقاط الآتية:

- أن تدويل التعليم يؤدى إلى زيادة التعاون الأكاديمي الدولي، وزيادة الحراك الدولي للطلاب والباحثين بين مؤسسات التعليم العالي وظهور السوق العالمية للتعليم، وأكد ذلك دراسة (Robson,2011).
- أن سرعة تدويل التعليم بالمؤسسات الجامعية تتوقف على الإمكانات المالية المتاحة للجامعات وحجمها وعمرها الزمني، ومدى اقتناع القيادات الإدارية بأهمية التدويل ، وقد أكد ذلك دراسة (Bennett& Kane , 2011) .
- أن تدويل التعليم يسهم في تحسين جودة مؤسسات التعليم العالي، وتطوير برامجها الدراسية، ورفع كفاءة طلابها وأساتذتها وباحثيها وموظفيها للعمل في المجتمع العالمي، وقد أكد ذلك دراسة (Horta ,2010).
- أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالإضافة الي ظاهرة العولمة أدت إلى ظهور اتجاه قوي لتدويل البحث العلمي، وتوسيع نطاق الحراك الأكاديمي الدولي للباحثين والجامعات في دول العالم كافة، وظهور سوق عالمية للتعليم وأكد ذلك دراسة (ماهر،٢٠١٤).
- أن تدويل البحث العلمي بالجامعات يساعد على زيادة قدرتها التنافسية، وتسويق خدماتها وزيادة تفوقها وتميزها على الجامعات العالمية الأخرى، وأكد ذلك دراسة (Horta ,2010).
- أن الجامعات المصرية تحتل مراكز متأخرة في التصنيف الدولي للجامعات، ومن أسباب ذلك عدم الاهتمام الكبير بالتدويل الجامعي بصفه عامة وبتدويل البحث العلمي بصفه خاصة، وأكد ذلك دراسة (ماهر،٢٠١٤).

وقد أفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تحديد منهجيتها، وفي التعرف على المبررات والعوامل التي تستدعي تدويل البحث العلمي ومعوقاته، وتتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في دراسة قضية تدويل التعليم الجامعي ، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في دراسة تدويل البحث العلمي وهو ما اغفلته الدراسات العربية –على حد علم الباحثة–فلم توجد ايه دراسة عربية تناولت قضية تدويل البحث العلمي بالدراسة بصورة منفردة، بل اشارت اليه كمتغير من متغيرات تدويل التعليم الجامعي مما ابعدها عن التعمق في

دراسة هذا المتغير، باستثناء دراسة (نارمان الهمص ،٢٠١٥) والتي ربطته بالإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية، كذلك ربطها بين خبرات كل من فنلندا وأستراليا وماليزيا في مجال تدويل البحث العلمي.

مصطلحـــــات الـــدراســـــة

تدويل البحث العلمي

يعرف تدويل البحث العلمي بانه إضفاء البعد الدولي أو البعد متعدد الثقافات على أنشطة البحث والتطوير بالجامعات بغية الارتقاء بالقدرات العلمية وتعظيم استخدامها لتحقيق المتطلبات المجتمعية [١٩]، أما في الدراسة الحالية يعرف تدويل البحث العلمي بأنه إضافة الصبغة الدولية ومتعددة الثقافات على الجهود البحثية في الجامعات المصرية من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية والمواقع الافتراضية وأنشطة البحوث بما يسهل إجراءات تنظيم المعاملات العلمية وتبادل المعرفة.

حـــــدود الـــدراســـــة

أولاً: الحدود الموضوعية:

تمثلت في تناول الباحثة لتدويل البحث العلمي في الجامعات المصرية.

ثانياً: الحدود المكانية:

تقتصر حدود الدراسة المكانية على قضية تدويل البحث العلمي في الجامعات المصرية من خلال تحليل بعض خبرات الدول الأجنبية ذات الصلة بموضوع الدارسة وهي فنلندا وأستراليا وماليزيا ومحاولة الإفادة منها بمصر.

وقد تم اختيار دول المقارنة لأنهم من الخبرات الأجنبية المتقدمة في مجال تدويل البحث العلمي، ويعتبر تدويل البحث العلمي بهم جهداً مؤيداً ومنظماً من قِبَلْ حكومتهم، كما انهم ينتهجون مدخل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تدويل البحث العلمي، وهو ما يتفق مع السياسة التي تتبعها مصر مؤخرا.

الإطـــــار النظـــــري

أولا: مفهوم تدويل البحث العلمي

(أولا– أ)التدويل : أصبح مفهوم التدويل من الأمور الحتمية لمؤسسات التعليم العالي في الآونة الأخيرة، وذلك للتطور السريع للتعليم العالي جنبا إلى جنب مع التطورات في الاقتصاد العالمي، لذلك نجد انه ومنذ بداية القرن الحالي بدأت العديد من مؤسسات التعليم العالي العالمية تهتم ببرامج التعاون الدولي والتوأمة العلمية وإنشاء الجامعات عابرة القارات إلى جانب التحول الداخلي في المؤسسات الجامعية للتفاعل مع توجهات التدويل ورسم السياسات المؤدية إلي تحقيق أهدافه بإدخال مفهوم الجودة في جميع النواحي سواء التعليمية أو البحثية أو خدمة المجتمع.

وكلمة "تدويل" لغة هي المقابل العربي لكلمة Internationalization والصفة منها "دولي" International أي بين دولتين أو أكثر، والفعل "يدول" Internationalize وله معنيان الأول "على مستوي دولتين أو أكثر" والثاني يضعه تحت الحكم الدولي[٢٠]، كما قد جاء في المعجم الوسيط لفظ دولي مقابلا لجعل الأمر دولياً، أي يقوم على أساس التعاون بين الدول[٢١]، كما يعرف قاموس التراث الأمريكي التدويل بمعنين أحدهما بأنه حالة أو صفة اكتساب الشخصية أو المبادئ أو الاهتمامات أو الاتجاهات الدولية، والمعني الثاني سياسة أو ممارسة التعاون بين الدول خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية[٢٢].

أما التدويل اصطلاحا يعني جعل الامر دوليا أي يقوم على أساس التعاون والتكافؤ بين الدول، والاهمية المتزايدة للتجارة الدولية والمعاهدات والمواثيق بين الدول وهو يرتبط بتوجهات إدارات سياسات الدول [٢٣]، أيضا يعرف بأنه الوعي بالعلاقات وفاعليتها داخل وبين الثقافات من أجل تحقيق هدف نهائي يتمثل في الفهم المتبادل عبر الحدود الثقافية [٢٤]، ويتضمن التدويل انتهاج نهج دولي مبني على إقامة علاقات أساسها الاحترام والتعاون المتبادل بين الدول بغض النظر عن اختلاف نظمها السياسية ومواقعها الجغرافية المحددة [٢٥].

(أولا– ب) تدويل التعليم الجامعي: أما تعريف تدويل التعليم الجامعي فالمقصود به العملية التي تستهدف دمج وتضمين الابعاد ذات الصفة الدولية والابعاد ذات التدخل الثقافي في الوظائف الأساسية للجامعات أي في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، بهدف تحسين مستوي الجودة والكفاءة التنافسية [٢٦].

أيضا تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالاشتراك مع البنك الدولي على أنه عملية إضافة بعداً دوليا علي الوظائف الثلاثة لمؤسسات التعليم العالي والتي تتمثل في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتنمية البيئة، كما يعرف بأنه عملية إدخال للرؤية الدولية في نظام الجامعة وهي رؤية مستمرة ومتوجهة نحو المستقبل ومتداخلة التخصصات وتؤيدها القيادة حيث يتولى المديرون فيها بناء رؤية مؤسساتية وحفز الأفراد في كل من وحدات الشئون الأكاديمية وشئون الطلبة من أجل تغيير النظام الكلي والتفكير بطريقة عالمية وتعاونية وفي الوقت ذاته الاستجابة للتغيرات البيئية متعددة الأبعاد في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي بذلك طريقة تتكيف بها المؤسسة مع بيئة خارجية دائمة التغير والتنوع لتصبح أكثر اهتماما بالعالمية(٢٧).

كما يشار اليه على أنه استراتيجية طويلة المدى لإقامة علاقات وروابط خارجية، بغرض حراك الطلبة والتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس والتجديد في المناهج وتحديثها، ودعم المشروعات البحثية بين الدول (٢٨).

كذلك يعرف بأنه "العملية التي يتم من خلالها تضمين البعد عبر الوطني في التدريس والبحث والمداخل والاستراتيجيات والأنشطة الفعلية المستخدمة محل التنفيذ"(٢٩)، وإدخال الملامح الدولية على المناهج وتكنولوجيا التعليم وأنماط التقييم ومعاييره، فضلا عن تيسير الحراك الأكاديمي الدولي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين(٣٠)، وإضفاء البعد الدولي–أو البعد المتعدد الثقافات–على كافة الأنشطة الجامعية للارتقاء بكفاءة البرامج الأكاديمية والبحثية بالجامعات، وتعزيز قدراتها التنافسية محليا وإقليميا وعالميا(٣١)، وتطوير الموارد البشرية من منظور دولي للوصول لمخرجات تربوية وأكاديمية عالمية المستوي(٣٢).

ويمكن من خلال التعريفات السابقة استخلاص ما يلي:

١- أن التدويل "سمة محددة للجامعات تتضمن التغير وتحديث المنهج والتنمية المهنية لهيئة التدريس وحراك الطلبة بغرض تحقيق التميز في التدريس والبحث"(٣٣).

٢- أن التدويل يعني انتهاج نهج دولي سواء في البرامج الدراسية أو البحث العلمي أو خدمة المجتمع.

٣- أن التدويل قائم على الاحترام والتعاون المتبادل بين الدول بغض النظر عن اختلاف نظمها السياسية ومواقعها الجغرافية.

٤- أن فلسفة التدويل قائمة علي تبادل المعرفة وتنظيم المعاملات العلمية بين جامعات الدول.

٥- أن الهدف الأساسي من التدويل هو الارتقاء بكفاءة البرامج الأكاديمية والبحثية بالجامعات وتعزيز قدرتها التنافسية.

٦- أن للتدويل بعدان الأول محلي والثاني دولي.

٧- أن مفهوم التدويل عادة ما يشير إلى واحد أو أكثر من الأنشطة التالية(الحركة الدولية للطلاب بين البلدان-الحركة الدولية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين-تدويل مناهج التعليم العالي- الروابط الدولية بين الدول من خلال برامج التعلم المفتوح والتكنولوجيات الجديدة- الروابط الثنائية بين الحكومات ومؤسسات التعليم العالي في مختلف البلدان للتعاون في البحوث، وتطوير المناهج الدراسية، والأنشطة الدولية الأخرى- التعاون متعدد الجنسيات مثل المنظمات الدولية - تصدير التعليم حيث يتم تقديم خدمات التعليم علي أساس تجاري في بلدان أخرى.

(أولا-ج) تدويل البحث العلمي: لقد تبنت منظمة اليونسكو استراتيجية تدويل البحث العلمي منذ عام ١٩٩٨م، حينما أقرت في نهاية حقبة التسعينيات مبدأ التدويل كوسيلة للارتقاء بالعملية التعليمية والبحثية، من خلال إضفاء بُعد دولي متعدد الثقافات على جميع جوانبها وأنشطتها، كما حثت الجامعات والمراكز البحثية على إعادة هيكلة أنشطتها لمواكبة التوجه نحو التدويل ولقد أقرت المنظمة الدولية مبدأ التدويل بوصفه أحد معايير تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي [٣٤].

أما عن مفهوم تدويل البحث العلمي فيعرف بأنه إضفاء الصبغة الدولية ومتعددة الثقافات على الجهود البحثية من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية والمواقع الافتراضية بأرقام إيداع تحفظ الإنتاج وتسهل إجراءات تبادل المعرفة وتنظم المعاملات العلمية [٣٥]، ويعرف أيضا بانه إضفاء بعد دولي أو بعد متعدد الثقافات على أنشطة البحوث والتطوير كافة بهدف الارتقاء بكافة البرامج البحثية وتعزيز قدرات العلم والتكنولوجيا [٣٦].

ويتضح مما تقدم أن مفهوم تدويل البحث العلمي متسع وشامل لجميع التفاعلات في مجال البحث العلمي على المستويات الوطنية والدولية، كما أنه متعدد الأبعاد نظراً لتعدد وظائف وأهداف البحث العلمي.

أما عن تعريف تدويل البحث العلمي في الدراسة الحالية فهو يعني إضافة الصبغة الدولية ومتعددة الثقافات على الجهود البحثية في الجامعات المصرية من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية والمواقع الافتراضية وأنشطة البحوث بما يسهل إجراءات تنظيم المعاملات العلمية وتبادل المعرفة.

ثانيا: الواقع الحالي لتدويل البحث العلمي في الجامعات المصرية

قبل التطرق إلي واقع تدويل البحث العلمي في مصر لعله من الضروري التعرف على الواقع الحالي للبحث العلمي في مصر حيث يعاني من العديد من المشكلات منها:

١- غياب وجود سياسات فعالة للربط بين الإنتاج العلمي بالجامعات والمؤسسات البحثية والطلب المجتمعي على البحوث من خلال الشركات الصناعية والمؤسسات الخدمية.

٢- أن الجهود البحثية تتركز في الجامعات، وتتراجع في غيرها من المؤسسات الأخرى، إذ تتركز الكوادر البحثية في قطاع الجامعات بنسبة تُقدر بنحو ٧٣ % في حين تتقلص أعداد العاملين بالبحث العلمي على مستوى القطاعات الأخرى في المجتمع.

٣- عدم وجود رؤية أو سياسة واضحة لتنمية قدرات القائمين على العمل الجامعي والارتقاء بمهاراتهم وقدراتهم العلمية وتغيير أنماط تفكيرهم، بدءًا بالطالب والمعيد وأعضاء هيئة التدريس وانتهاءً برئيس الجامعة مما ينعكس سلباً على جودة العملية التعليمية والبحثية [٣٧].

٤- ضعف الإنفاق على البحث والتطوير بقطاع التعليم العالي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي برغم نمو الإنفاق الإجمالي على البحث والتطوير من (٨.٥٢) مليار جنيه في عام ٢٠١٢ إلى نحو (١٣.٥٥) مليار جنيه في عام ٢٠١٤، وبالتالي فإن نصيب الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلى مازال في حدود (٠.٧١%) فقط، أي أنه لم يصل إلى نسبة الواحد في المائة التي حددها الدستور المصري [٣٨].

٥- ضعف مؤسسات البحث العلمي وهشاشتها وانشغالها بمشكلاتها الإدارية، وكذلك افتقادها الطرح التنظيري على مستوى علمي أو بحثي راقٍ؛ مع وجود فجوة أو خلل في الاتصال بين

بعضها البعض، وتحديدًا بين المؤسسات العلمية من جانب، ومؤسسات صنع القرار من جانب آخر، ثم غياب ثقافة المعلومات وثقافة المؤسسات معًا [٣٩].

٦- غياب الخريطة القومية البحثية وعدم وجود سياسة واضحة المعالم للبحث العلمي مما ترتب عليه القيام بالبحوث بصورة اجتهادية، والاستغراق في الجوانب الأكاديمية والبعد عن المشكلات التطبيقية الواقعية [٤٠].

٧- نظر أعضاء هيئة التدريس إلى الإنتاج العلمي على أنه شأن ذاتي وينشرون أبحاثهم لأغراض الترقية وليس لأغراض التنمية والحاجة المجتمعية إليها.

٨- قلة البحوث الجماعية وقلة التعاون بين أعضاء هيئة التدريس في التخصص الواحد سواء على مستوى الجامعة أو القطر أو الإقليم، أو بين التخصصات في العلوم الأخرى، نتيجة ضعف التعاون بين الباحثين لإعداد بحوث مشتركة، أو ما يعرف بالتأليف المشترك [٤١].

٩- تشير مؤشرات الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (٢٠٣٠) إلى أن مصادر تمويل البحث العلمي تعتمد أساسًا على مخصصات التعليم العالي بمعدل (٥٤%) ثم تمويل المراكز الحكومية بمعدل (٣٨%)، في حين يتراجع دور القطاع الخاص الوطني والتمويل الأجنبي بحيث لا يتعدى (٨%) من جملة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير.

١٠- ارتفع عدد الباحثين في مصر خلال السنوات الأخيرة من ١٠٨.٥٠٤ في عام ٢٠١٢ م إلى ١٢٩.٩٧٦ في عام ٢٠١٤م، وبمعدل نمو يقدر بنحو (٧.٦%) سنويًا وبالرغم من ذلك لم يحدث نمو ملحوظ في المؤشر المركب لعدد الباحثين لكل مليون نسمة وبما يدل على قصور السياسات الرامية إلى بناء القدرات العلمية المتميزة [٤٢].

١١- عدم تأهيل الباحثين بدرجة كافية على طريقة كتابة المشروعات البحثية بمن فيهم من تلقي دراسته العليا بالخارج وذلك لعدم تعرضه وهو طالب دراسات عليا لكتابة مشروع بحثي [٤٣].

وبالتالي فإن إنتاج البحث العلمي المصري مازال يعانى من قصور في توافر البنية التحتية الحديثة ونقص في مصادر التمويل، فضلًا عن وجود اختلالات هيكلية تتطلب التصحيح والمعالجة ويمكن تصنيف تلك المشكلات إلى أربع فئات هي: تحديات تتصل بالباحث ، مثل ضعف الإعداد العلمي للباحثين، والأعباء التدريسية والضغوط الاجتماعية والأسرية، والضغوط على الباحث في متطلبات الترقية لإنجاز بحوث فردية، وتحديات تتصل

بالجامعات التي يعمل بها الباحثون، مثل قلة الحوافز المشجعة على البحث، وغياب المساءلة عن التقصير في البحث، وقلة الميزانية المخصصة للبحث العلمي، وقلة توفر المجلات العلمية المحكمة الرصينة، وتحديات تتصل بميدان البحث، منها تعدد المشكلات وتداخلها وتعدد محاورها، وصعوبة ضبط المتغيرات البحثية، وقلة تعاون عينات البحث مع الباحثين، وتحديات تتصل بالسياسات البحثية الموجهة للبحث العلمي، مثل غياب البيئة الثقافية المشجعة على البحث واتساع الفجوة بين الباحثين والمستفيدين من البحث، وهجرة عدد من العقول ذات الكفاءات العالية إلى الخارج نتيجة السياسات غير المشجعة لهم(٤٤).

هذه التحديات التي تواجه البحث العلمي، تؤثر بطبيعة الحال على مخرجاته، وتؤدى إلى ضعف التفاعل بينه وبين النظام التعليمي، مما ترتب عليه ضعف تأثير نتائج البحوث على واقع الممارسات المجتمعية، ووجود انفصام بين النظرية والتطبيق.

أما عن الواقع الحالي لتدويل البحث العلمي في الجامعات المصرية نلاحظ ما يلي:

١- أن التعاون البحثي المحلي والإقليمي في أدني مستوياته اذ ان أقل من ربع البحوث التي يتم إنجازها أنجزت مع باحثين أجانب وغير محليين.

٢- عدم وجود الإطار الذي من شأنه أن يسهل ويشجع علي تنقل الباحثين لتعزيز التعاون البحثي والعلمي (٤٥).

٣- ضعف الإمكانات المخصصة لتطوير البحث العلمي، الذي يمثل اهم معيار لتدويل البحث العلمي.

٤- احتلت مصر المرتبة (٤٠) في عدد البحوث المنشورة دوليا في مجلات محكمة عالميا بحوالي ٦٥ ألف بحث وهي مرتبة متأخرة مقارنة بعدد من الدول النامية التي بدأت معنا مراحل التنمية مثل الهند المرتبة العاشرة بعدد ٥٣٣ ألف بحث وإيران المرتبة ٣١ وفنلندا المرتبة ٢٥.

٥- الجهود التي تبذلها مصر لجذب الأساتذة والباحثين الأجانب لازالت ضعيفة لا ترقي الي الجهود في الدول المتقدمة او حتى الدول الخليجية في ذلك المجال على الرغم من أهميته في المنافسة الدولية في الاقتصاد المعرفي(٤٦).

وحيث أنه كلما زاد التعاون الدولي في مجال البحث العلمي كلما زادت جودة الأبحاث العلمية وتأثيرها، وذلك بتعزيز الشراكة الفعالة بين المنظمات البحثية المصرية وغيرها من

المنظمات البحثية الدولية وتشجيع التعاون البحثي القائم على أهداف محددة مما يتناسب مع الاحتياجات والأولويات المحلية، وضرورة الاستفادة من المشاريع الدولية الراهنة والعلاقات الرسمية بما فيها من اتفاقيات ثنائية لدي الجهات البحثية المختلفة، والترويج للاتفاقيات العلمية والمشروعات الدولية باعتبارها أصول وموارد لتسهيل الشراكات المستقبلية والاهتمام بالمشاركة الفعالة بالبرامج البحثية عالية التنافسية على المستوى الدولي لما لها من مردود قوي وفعال، وحيث أنه يتميز الباحثون المصريين بقدرة عالية في التعاون الدولي عن التعاون المحلي، ففي السنوات الخمس الماضية كان التعاون الدولي ٤١,٧ ٪ من إجمالي الإنتاجية لذلك ينبغي تعزيز تدويل البحث العلمي المصري.

ثالثا: أهداف تدويل البحث العلمي

يمكن تحديد أهداف تدويل التعليم العالي بصفة عامة وتدويل البحث العلمي بصفة خاصة فيما يلي:

١- الارتفاع بمستوى السمعة الدولية للجامعات، وذلك بالحفاظ على مستوى المنافسة الدولية والتأكيد على الطابع العلمي والأكاديمي لتنمية التفاهم والتعاون الدولي.

٢- بناء القدرات التنافسية لمؤسسات التعليم العالي والجامعي، وتحقيق التقدم في مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية.

٣- زيادة الوعي الدولي بين الطلاب والباحثين وتنمية التفكير والبحث في القضايا الدولية التي تتعدى الحدود.

٤- الربط بين مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك بإنشاء شبكات لدعم التعاون الدولي في البحث العلمي.

٥- تعزيز التعاون العلمي والفكري عن طريق التوءمة والتعاون الأكاديمي بين مؤسسات التعليم العالي والجامعي في شتى أنحاء العالم.

٦- دعم وتحسين العلاقات بين الجامعات وبعضها بعضا من خلال التعاون في الأبحاث المشتركة وتكوين التحالفات الاستراتيجية وتبادل الطلاب والباحثين بما يحقق التقدم والمنافع المشتركة لهذه الجامعات [٤٧].

٧- محاولة تعليم الباحثين كيفية المشاركة في المجتمع المحلي والمجتمع الدولي الأكبر، وذلك بالتركيز على المفاهيم العامة للثقافة، وهي الأشياء التي يشترك فيها جميع البشر، على

اعتبار أن التفاعل الثقافي المتبادل، والتفتح العقلي، ومقاومة النمطية، وتقدير وجهات نظر الأخرين أصبحت ضرورة من ضرورات عصر العولمة.

٨- تقديم منح أو بعثات لشباب الباحثين والدارسين خاصة من الدول النامية لمتابعة الدراسات العليا المتخصصة، وتوثيق صلتهم بالباحثين المتميزين في الدول المتقدمة.

٩- مواجهة التحديات الناشئة في عصر العولمة عن طريق تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة، من أجل بناء القدرات وزيادة المعارف في سبيل تحقيق التقدم في مجالات التعليم والتكنولوجيا والعلوم الاجتماعية والإنسانية والثقافة والاتصالات [٤٨].

١٠- تكوين تحالفات أكاديمية بين الجامعات ومراكز البحث العلمي، مما يتيح الاحتكاك بالعلماء البارزين والباحثين المميزين والخبراء الدوليين، وزرع ثقافة الإنتاجية لدى الإنسان، ونشر ثقافة الإبداع والابتكار، ورسم صورة مشرقة للإنسان الطموح الذي يسعى إلى الريادة العالمية [٤٩].

١١- التقارب الثقافي بين الأمم، وتأصيل الهوية القومية، مثلما يحدث في الاتحاد الأوربي، حيث التزمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي بعد توقيع معاهدة بولونيا بإدخال برامج موحدة للبكالوريوس والماجستير، مما يجعل المؤهلات التعليمية قابلة للمعادلة بين الدول الأعضاء في الاتحاد، مما يساهم في تعزيز حركة تنقل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، واكتساب الهوية الأوربية [٥٠].

يتضح مما سبق أن أهداف تدويل البحث العلمي تستند إلى فلسفة تقوم على التضامن والتعاون وتحقيق المصالح والمنافع المتبادلة، من منطلق أن أي مؤسسة للتعليم العالي لا يمكنها تحقيق أهدافها كاملة إلا من خلال التعاون بين نظرائها على المستوى الدولي، وأن إصلاح وتطوير البحث العلمي لابد وأن يستمد من كافة الجوانب المحلية والإقليمية وأن الاستفادة الحقيقة من التدويل تستلزم سياسات وطنية فاعلة تنظم وتراقب هذا التدويل، وتوفر له المتطلبات أو المقومات اللازمة لتحقيق الأهداف المبتغاة منه.

رابعا: أهمية تدويل البحث العلمي

للتدويل أهمية كبيرة لعدة اعتبارات منها: حاجة الجامعات خاصة في الدول النامية للدخول في النظام العالمي للبحوث العلمية والابتكارات-زيادة حركية أعضاء هيئة التدريس

والباحثين–المشاركة في فعاليات الاعتماد الدولي ونقل الوحدات الدراسية–تنشيط اقتصاديات الدول–ديمقراطية إدارة المؤسسات الجامعية وتعميق الفهم للحرية الأكاديمية–تعلم مداخل جديدة لمجموعة من القضايا والمشكلات الأكاديمية والإدارية–زيادة القدرة التنافسية العلمية والتكنولوجية والاقتصادية–تعزيز التضامن والتعاون الدوليين–تعزيز صناعة وتصدير التعليم–بناء قدرات الدول من الموارد البشرية–إنشاء اتحادات إقليمية ودولية لزيادة الارتباط بين مؤسسات التعليم الجامعي عبر الحدود–التوسع في الشبكات الرقمية " أو الالكترونية " التي تربط الأنشطة التعليمية والبحثية للجامعات على المستوي الدولي(٥١).

ويتضح مما سبق أن تدويل البحث العلمي على درجة عالية من الأهمية في عالم سريع التغير، بوصفه وسيلة لتحسين الجودة،ومدخلا لتحقيق التنافسية، كما أن معظم الجامعات في أنحاء العالم أصبحت في الآونة الأخيرة تركز بشكل متزايد على الجهود في هذا المجال فتدويل البحث العلمي ما هو إلا جهد واع لدمج الثقافات العالمية في المجتمع المحلي والذي ينبغي لضمان نجاحه أن ينطوي على المشاركة النشطة والمسئولة للمجتمع الأكاديمي في الشبكات العالمية وإقامة شراكات استراتيجية مع مجموعة من الجامعات العالمية.

خامسا: مبررات تدويل البحث العلمي

توجد عدة مبررات تفرض ضرورة تدويل البحث العلمي كما يلي:

١- البحث العلمي المتخصص مما يتطلب زيادة الموارد والنفقات على البحوث العلمية، وهذا يسبب ضغطا على ميزانيات الدول وخاصة النامية منها (٥٢).

٢- بروز تنافس حاد بين الجامعات المرموقة في استقطاب وجذب كبار الباحثين والأساتذة، أو لتصدير الخبرات الأكاديمية والبحثية والإدارية، ومثال ذلك سعي الولايات المتحدة الأمريكية لاستقطاب طلبة من أوروبا والهند والصين وبلدان آسيا لدعم موقعها العلمي وإشعاعها الدولي، وكذا الشأن بالنسبة للمملكة المتحدة وفرنسا وأستراليا.

٣- شروع دول صاعدة مثل ماليزيا، سنغافورة، كوريا الجنوبية، الصين، لأن تكون موردا وليس مصدرا للباحثين المتميزين، وتحرص هذه الدول على تكوين كتلة من المدرسين، والطلاب المرموقين القادرين علي رفع مستوي المنافسة في مجال البحث، والفوز بالمناقصات والشراكات العالمية مع كافة مؤسسات التعليم العالي والجامعي ومراكز البحوث في الدول الأخرى (٥٣).

٤- ظهور تخصصات جديدة وتنوع أكبر في المؤهلات والشهادات التعليمية البعض منها تعجز المؤسسات التعليمية المحلية عن توفيره.

٥- أبرز تنقل الطلبة للدراسة في خارج أوطانهم صعوبة الاعتراف بدرجاتهم العلمية التي حصلوا عليها في أوطانهم لاعتبارات عدة أهمها :اختلاف نظم الدراسة، وعدم توافر معايير الجودة العالمية، وعدم وضوح المسار التكويني للطالب، وقد ساهمت هذه العوامل في بروز مشروعات دولية مشتركة تساعد على التقارب بين أنظمة التعليم في العالم لتقييم المسارات الدراسية المعتمدة في الدول النامية وأوروبا وأمريكا والمقارنة بين وحدات التعليم ومواد الدراسة والشهادات الممنوحة في الجامعات الغربية ودول العالم النامي [٥٤].

٦- المنافسة في السوق العالمية للتعليم :جعلت معظم الجامعات في العالم تسعي إلى تجويد تعليمها من أجل تطوير وتعزيز قدراتها في القدرة على المنافسة أحيانا والقدرة على البقاء أحيانا أخري.

٧- تصاعد معدلات الاستثمار الخاص في قطاع التعليم ودخول الممولين لتوفير التعليم جنبا إلى جنب مع الدولة [٥٥].

٨- تغيير الثقافات في ضوء التأثير المحتمل للعولمة، والاتفاقيات الدولية بين الدول وبعضها، وتطور نظم الاتصالات والمعلومات وظهور العديد من مضامين ووسائط التكنولوجيات العالمية الجديدة كالإنترنت والبرمجيات والشبكات التعليمية وتليفزيون الأقمار الصناعية، وتعزيز دورها في ربط المتعلمين والمعلمين في كل مكان، وتحريرهم من ضرورة التواجد في نفس الزمان والمكان، حيث تسهم تلك الوسائط في تشكيل نماذج للتبادل بين الشعوب في ضوء الاحترام المتبادل للعلاقات الدولية بما يسمح بتوسيع مفهوم الحراك الأكاديمي [٥٦].

وبالتالي فإن من أهم مبررات تدويل البحث العلمي في مصر افتقارها إلى استراتيجية محددة للبحث والتنمية والابتكار، وضعف قدرتها في مجال العلوم الأساسية، وقلة كفاية الاستثمار في مجال البحث والتنمية، لذا فالتدويل قد يسهم في تطوير البحث العلمي في مصر من خلال المساهمة في تنفيذ استراتيجية تطوير البحث العلمي.

سادسا: متطلبات تدويل البحث العلمي

من متطلبات تدويل البحث العلمي في أيه دولة تعزيز التعاون الدولي في مجال البحث العلمي عن طريق عقد اتفاقيات دولية تعاونية في مجال البحث العلمي، ومن آليات تحقيق هذا التعاون ما يلي:

١- الإشراف العلمي المشترك على بحوث الماجستير والدكتوراه بين الجامعات وفي كافة التخصصات العلمية عن طريق ابتعاث طلبة الدراسات العليا لاستكمال جزء من بحوثهم في جامعات أجنبية وبإشراف علمي مشترك.

٢- النشر العلمي سواء في المؤتمرات الدولية أو في الدوريات العلمية.

٣- إنجاز مشاريع بحثية بمساهمة باحثين ينتمون إلى جامعات مختلفة ومن أمثلة ذلك البرامج الأوروبية(Comité Mixte pour la Coopération Universitaire (CMCU اللجنة الاوربية المشتركة للتعاون الجامعي (Easily Distributed ESPRIT- (Personal Rapid Transpor مشروع النقل السريع للطاقة الدولي (STIC)Peintures intumescentes auto-stratifiantesمشروع الدهانات المنتفخة ذاتيا.

٤- الزيارات العلمية المتبادلة لمراكز بحوث الجامعات، وهذه الزيارات تتاح لطلبة الماجستير وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، ومراكز البحوث وخير مثال علي ذلك البرنامج الأوروبي European research advisory board

٥- حركية أعضاء هيئة التدريس ويتم ذلك عن طريق إبرام اتفاقيات تعاونية ثنائية bilateral cooperationبين جامعات دولية تعطي الحق لكل طرف في الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس من الطرف الآخر لإنشاء برامج تعليمية جديدة، أو تأهيل برامجها الحالية، أو اجراء أبحاث علمية وخير مثال علي ذلك البرنامج الأوروبي tempus ، وبرنامج إيراسموس(٥٧).

كذلك فإنه عند تدويل البحث العلمي يتم القيام بمجموعة من الإجراءات يستفاد منها البحث العلمي منها:

١- تشكيل مجالس استشارية لمؤسسات التعليم العالي من كفاءات محلية وعالمية للمشاركة في رسم مستقبل البحث العلمي على المستوى التنافسي العالمي.
٢- تشجيع نشر الأبحاث المتميزة في مجلات علمية عالمية.
٣- إحداث تعاون فيما بين مؤسسات التعليم العالي والجامعات والهيئات العلمية بالخارج في مجالات تبادل أعضاء هيئة التدريس والمنح الطلابية وجميع المجالات ذات العلاقة [٥٨].
٤- توفير نظم لضمان الجودة والاعتماد بما يحقق المنافسة الدولية.
٥- توفير الاستثمارات اللازمة للتدويل.
٦- اكتساب اللغات الأجنبية.
٧- تحفيز أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في التدويل بما يعود عليهم بالفائدة سواء في المشاركة في الأبحاث العالمية او تطوير خبراتهم ومهاراتهم لتساير اتجاهات التدويل.
٨- تفعيل الإفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
٩- وجود استراتيجية واضحة لتدويل البحث العلمي.
١٠- القدرة على اجتذاب الباحثين الوافدين.
١١- نشر فروع للجامعات المصرية في الخارج [٥٩].

يتضح مما سبق أن من أهم متطلبات تدويل البحث العلمي تشجيع الجامعات والمراكز البحثية في مصر على إبرام صلات علمية مع المراكز والجامعات النظيرة في العالم وربط مؤسسات التكتل الجامعي والبحث العلمي شبكيا بالمكتبات العلمية العالمية، ووضع خطة استراتيجية لتدريب وتأهيل أعضاء هيئة التدريس في المجالات العلمية المختلفة بالمؤسسات العلمية المرموقة ودعم المشاركة في المحافل العلمية ومتابعة هذا التعاون وإخضاعه إلى التقييم المستمر حتى يعطي الثمار المرجوة منه.

سابعا: معوقات تدويل البحث العلمي

على الرغم من الاهتمام المتزايد بتنمية قدرة مؤسسات التعليم الجامعي المصري على مواجهة متطلبات العولمة، وتوسيع التعاون الدولي في مجال التعليم الجامعي والبحث العلمي،

فإن الواقع الحالي يشير إلى أن البحث العلمي ما زال يعاني من وجود عدة ظواهر، من شأنها أن تعرقل جهود التدويل سواء في التعليم الجامعي أو البحث العلمي؛ تمثلت فيما يلي:

١- تباعد الفلسفة الأساسية التي تقوم عليها منظومة التعليم الجامعي في مصر عن السمات والمعطيات التي أنتجتها العولمة، والتي تنهض في الأساس على تكثيف استخدام تقنيات المعلومات في كافة المجالات [٦٠]..

٢- ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية بسبب عدم قدرتها على التكيف مع الاتجاهات العالمية في شتي المجالات الأكاديمية والبحثية [٦١].

٣- انحصار الجامعات الحكومية في الحيز المحلي وعدم انطلاقها الي التعامل مع المصادر العالمية سواء في استقطاب الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس ومصادر المعرفة العلمية والتقنية [٦٢].

٤- انخفاض فرص الانبعاث والانفتاح على الخارج لتنمية وتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس بشكل عصري متميز.

٥- عدم التكامل وعدم وجود نظام واضح لتخطيط الدراسات العليا والبحوث مم يؤدي الي عدم الحصول على مخرجات ذات جودة عالية.

٦- ضعف توظيف البحث العلمي وتنمية القدرات العلمية في تطوير المعرفة [٦٣].

٧- عدم الاهتمام بتحديث المكتبات الجامعية بالصورة التي تواكب الثورة المعلوماتية والمعرفية.

٨- تقادم النظم الإدارية والمالية المطبقة في مجال الدراسات العليا والبحوث وإعمال قواعد إدارية لا تتناسب وطبيعة تطبيق المؤسسات البحثية وغياب نظام المعلومات والإحصاءات والتي تعتبر من أهم اليات البحث العلمي.

٩- تدني الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس من الكتب المؤلفة والمترجمة والبحوث المنشورة بشكل عام سواء من حيث الكم أو الكيف.

١٠- عدم وجود خطة شاملة ومستقرة للبحث العلمي على مستوي الجامعة توجه الباحثين الي القضايا ذات الأولوية بالدراسة والبحث [٦٤].

١١- قصور الحراك الأكاديمي والطلابي وقلة النشر الالكتروني ونقص جودة العملية التعليمية لزيادة أعداد الطلاب لأعضاء هيئة التدريس، وما يتعلق بانخفاض جودة مخرجات التعليم الجامعي وعدم ملائمة مستوي الخريجين لسوق العمل [٦٥].

كما أنه من أهم معوقات تدويل البحث العلمي في مصر العزلة بين الجامعات الحكومية نتيجة تمركز التعاون في اتجاه القطاع التعليمي مع الانعكاسات السلبية على البحث وتكوين النخب الفكرية النشطة والفعالة، وعدم وجود الإطار القانوني الذي من شأنه أن يسهل ويشجع علي تنقل الباحثين لتعزيز التعاون البحثي والعلمي، كذلك عدم وجود هياكل تنسيق في مستوي تنظيم البحث الجامعي وتوثيقه خاصة فيما يتعلق بالمخرجات والمقالات العلمية ورسائل الدكتوراه، وعدم وجود قاعدة بيانات واحدة تقوم بتعميم المعلومات المتعلقة بجميع أنشطة البحث العلمي وغالبا ما تتركز هذه الأنشطة حول إقامة الندوات والمؤتمرات.

ثامنا: خبرات بعض الدول في تدويل البحث العلمي وأوجه الاستفادة منها

١- خبرة فنلندا في تدويل البحث العلمي

في مطلع السبعينيات كان لدى فنلندا نظام تعليمي رديء بإنجازاته مع اقتصاد زراعي لا يقدم سوى منتجا واحدا وهو خشب الأشجار التي كانت تقطع بمعدلات غير قابلة للاستدامة وأدركوا أنهم لن يعبروا بهما نحو المستقبل القريب، وعرفوا أن عليهم مراجعة نظامهم التعليمي وتجديده لتأسيس اقتصاد معرفي فعلي.

ومع بداية التسعينات تأثرت فنلندا بفترة ركود اقتصادي غير مسبوقة أثرت على كافة القطاعات ومن بينها التعليم، إلا أن الاقتصاد الفنلندي استعاد مكانته بعد خطط التنمية التي قدمتها الحكومة، حيث أصبحت فنلندا البلد السابع الأكثر تنافسية على المستوى العالمي وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي بدء من عام ٢٠٠٠م وحتى الان، الأمر الذي انعكس على الاهتمام بتوفير وتخصيص ميزانية للجوانب التعليمية [٦٦].

وفي العقد الماضي برزت فنلندا كونها إحدى الدول الرائدة في التحصيل العلمي في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وحاليا تُعدُّ فنلندا أحد أكثر المجتمعات قراءة وكتابة في العالم؛ لدخول أكثر من 98 % لدروس ما قبل المدرسة، وإكمال 99 % للتعليم الأساسي الإلزامي، وتخرج 94 % من المدارس المتوسطة، فضلاً عن معدلات إكمال التعليم المهني التي تصل إلى 90 %[٦٧].

ولقد شهدت فنلندا على مدار العقد المنصرم تطورات هائلة في مجال التربية والتعليم، لا سيما في القراءة والرياضيات والعلوم، إذ تُعد فنلندا بلداً نموذجياً في نظامها التعليمي، فقد اعتلى الطلاب الفنلنديون مراتب متقدمة في ١٥ عاماً متوالية في الدراسات والاختبارات الدولية، حتى صنّف تقرير بيرسون عن التعليم الصادر في ٢٠١٢م للدول الأعلى على مستوى العالم في المهارات المعرفية والتحصيل العلمي فنلندا في المرتبة الأولى عالمياً.

وبالتالي أصبحت فنلندا من الدول النموذجية التي استطاعت أن تغير العديد من مفاهيم التعلم خلال ثلاثين عامًا وإضافة مفاهيم أخرى جديدة، وجدير بالذكر أن الفنلنديين أظهروا تحولًا ملحوظًا من اقتصاد الزراعة إلى الاقتصاد الصناعي الحديث المتنوع، ثم اقتصاد المعرفة؛ حيث تعد من أكثر بلدان العالم اعتمادًا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT، ودخل الفرد فيها هو من بين أعلى المعدلات في أوروبا الغربية منذ عام ١٩٩٠ م، وهي الدولة الاسكندنافية الوحيدة التي انضمت إلى نظام اليورو منذ بداية عام ١٩٩٩م وفي القرن الحادي والعشرين، أصبحت فنلندا دولة الرفاهية الحديثة، بالإضافة إلى تحقيقها مستوى عال من التعليم، وتعزيز المساواة، وإرساء نظام الضمان الاجتماعي القومي، والاقتصاد القائم على التصدير[٦٨].

ويوصف نظام التعليم الفنلندي بأنه الأفضل في آروبا وفقا لبعض المؤشرات القياسية والمعيارية الاوربية، ولقد أصبح تدويل التعليم حجر الزاوية في السياسات التعليمية منذ بداية الثمانينات لذلك اهتمت فنلندا بتعليم اللغات والثقافات الأخرى نظرا لأنه لا يوجد الكثيرون الذين يتحدثون لغتهم القومية، لذلك تم وضع برنامج لغوي شامل لذلك، وتعد وزارة التربية والثقافة هي الهيئة القومية الرئيسة المسئولة عن الأبعاد الأوروبية والدولية في التعليم؛ حيث تمنح المؤسسات

التعليمية الفنلندية العديد من الفرص للحراك /الانتقال الدولي للطلاب والمعلمين من منطق أهمية هذا الحراك من خلال البرامج والمشروعات والمبادرات الضرورية للتطوير الدولي والذي تؤكد عليه أيضًا الاستراتيجيات القومية(٦٩).

لذلك فقد أنشأت فنلندا المركز الدولي للحراك، الذي يعمل تحت رعاية وزارة التربية والثقافة لدعم التدويل، والتنقل عبر كل المستويات التعليمية، بدءًا من مرحلة رياض الأطفال حتى التعليم العالي، وهي مسئولة عن مجموعة واسعة من البرامج الوطنية ثنائية ومتعددة الأطراف؛ وكذلك برامج التدريب الدولية، وخطط المنح الدراسية، واللغات، وتعليم الكبار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخطوط العريضة لسياسة التعليم الفنلندي بحيث تتسق مع استراتيجية أوروبا في التعليم ٢٠٢٠م، وفي إطار ذلك، تأسس مجلس الوزراء لدول شمال أوروبا، وهو هيئة حكومية دولية، تجتمع مرتين خلال العام لتقديم الخطط الداعمة التي تعزز الحراك الدولي(٧٠).

ومنذ ظهور فنلندا في عام ٢٠٠٠م كأعلى الدول في تقييم البرنامج الدولي لتقييم الطلبة PISA(The Programme for International Student Assessment)في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية The Organisation for Economic Co-operation and Development ، تمثل الغرض من سياسة الحكومة المتعلقة بالعلم تعزيز البحث العلمي وضمان التطوير الإيجابي لنوعية مثل هذه البحوث، وآثارها وإمكانية ظهورها على المستوى الدولي، وفي عام ٢٠٠٤ م أجرت الحكومة تقييماً شاملاً لهياكل البحوث العلمية، وازداد تمويل البحث والتطوير تدريجياً في الفترة من ٢٠٠٣م إلى ٢٠٠٩ م وفقاً للبرنامج السياسي للحكومة، والغرض من هذه الزيادة هو تعزيز البحوث الأساسية وبنيتها التحتية وتوسيع نطاق تدريب الباحثين وزيادة حركتهم على المستوى الدولي، والمبالغ التي تنفقها فنلندا على أنشطة البحوث والتنمية هي من بين أعلى ما تنفقه البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي بحوالي ٤,٣ % في عام ٢٠٠٤م وهذه النسبة تتعلق بأمور منها الاختراعات التي تقوم بها الجامعات وتستهدف تكثيف استخدام نتائج البحوث بما يؤدي إلي تعزيز العلاقة بين العلم والمجتمع وتم إعداد استراتيجية لتطوير التدرج المهني للباحثين وتعزيز الوصول إلى المنشورات العلمية المختلفة.

وتقدم وزارة التعليم في فنلندا الدعم المالي لمعهد ثقافي مستقل واحد في فنلندا (هاناساري في أيسبو) و ١١ معهداً في الخارج (باريس –لندن –برلين –تالين –كوبنهاغن –أنتويرب – استكهولم –سان بطرسبورغ –مدريد –أوسلو –بودابست)، والغرض من ذلك هو إقامة اتصالات وتعزيز التعاون بين المجتمعات الثقافية والعلمية الفنلندية ونظيرتها في البلدان المضيفة(٧١).

وتعمل بعض المؤسسات أيضاً على زيادة المعرفة بإمكانيات الدراسة في فنلندا، وتشارك فنلندا بصورة إيجابية في أنشطة التعاون مع بلدان الشمال الأخرى والدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي وغيرها من البلدان وهذه المشاركة في تزايد مستمر وفي نوفمبر ٢٠٠٤ م اعتمد المجلس الحكومي لسياسات العلم والتكنولوجيا مبادئ توجيهية استراتيجية لإضفاء الطابع الدولي على أنشطة العلم والتكنولوجيا في فنلندا، ودخل الاتفاق المتعلق بانضمام فنلندا إلى المرصد الجنوبي الأوروبي حيز النفاذ في يوليه ٢٠٠٤ م وبعد انضمام فنلندا إلى المرصد، يمكن للباحثين الفنلنديين استخدام المعدات والادوات رفيعة النوعية وتُتاح أمامهم فرص أفضل للعمل والمشاركة في أنشطة تعاون دولية رفيعة المستوى(٧٢).

وتعتبر فنلندا واحدة من أكبر الدول التي تقوم بالنشر العلمي في مجال البحث العلمي حتى أكثر من المملكة المتحدة وألمانيا على الرغم من محدودية مساحتها وعدد سكانها، أما مستوي جودة بحوثها في العلوم الزراعية والطبية فهي اعلي بكثير من المتوسط، ولقد أحرز تدويل البحوث اهتماما كبيرا في فنلندا منذ بداية التسعينات وبخاصة التعاون الدولي بين الباحثين الجامعيين في الجامعات ومعاهد البحوث الأجنبية (٧٣).

مؤشرات تدويل البحث العلمي في فنلندا

بهدف الاهتمام بتدويل البحث العلمي في فنلندا يتم التركيز على الجوانب الأربع التالية (٧٤):

١- **النشر العلمي:** تهتم الجامعات الفنلندية بنشر الأبحاث على نطاق دولي وتشجع باحثيها على ذلك خصوصا في المجلات العلمية ذات المعدلات العالية، وتشجع سياسة الأبحاث المشتركة سواء مع باحثين في الداخل او الخارج، وتوفر لذلك الاعتمادات المالية المطلوبة،

وتعتبر عدد الأبحاث التي تنشر من قبل ايه جامعة من جامعتها هي وسيله لتقويم تلك الجامعة وتحديد حجم الاعتمادات المالية المقدمة لها.

٢- **التنقل:** تشجع الجامعات الفنلندية على استقبال الباحثين من كافة دول العالم على الدراسة بجامعاتها وتتيح لهم العديد من المميزات، كما انها لا تمانع في ان يقوم طلابها بالدراسة بجامعات الدول الأخرى المتقدمة حيث انها تؤمن بان العلم ليس له وطن.

٣- **تمويل البحوث:** وتوفر لذلك الإمكانات المادية الكبيرة لتحقيق ذلك، حيث بلغ معدل الانفاق على البحث العلمي من مجمل الدخل القومي في فنلندا ٤.٣%عام ٢٠٠٤م.

٤- **الشبكات العلمية والتعاون الدولي:** توفر الحكومة مبالغ مالية للجامعات لتشجيع التعاون الدولي في البحوث.

ووفقا للجدول التالي يتم قياس مدي تدويل البحث العلمي في الجامعات الفنلندية من خلال ما يلي:

جدول (١) مؤشرات تدويل البحث العلمي في فنلندا [٧٥]

م	المؤشر	وسائل تقييمه
١	المنشورات العلمية	▪ منشورات دولية شارك في تأليفها باحثين فنلنديين. ▪ منشورات لباحثين فنلنديين في مجلات علمية دولية. ▪ مقالات نشرت في مجلات دولية نالت استحسانا كبيرا (العلوم، الطبيعة، وما إلى ذلك) وفي غيرها من مجلات دولية لها عامل تأثير عالي. ▪ المساهمات الفنلندية في منشورات المؤتمرات الدولية. ▪ المنشورات الفنلندية كنسبة من جميع منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
	الحراك الدولي والزيارات	▪ زيارات من العلماء والباحثين من فنلندا لدول اخري ▪ زيارات العلماء والباحثين لفنلندا ▪ عدد الأساتذة الأجانب في فنلندا ▪ عدد الأساتذة الفنلنديين في الخارج ▪ عدد طلاب الدراسات العليا الأجانب في فنلندا ▪ نسبة الباحثين الأجانب في فنلندا ▪ زيارات قصيرة في الخارج
٣	التمويل	▪ التمويل المقدم من برنامج الاتحاد الأوروبي للمشاركين الفنلنديين ▪ تمويل البحوث التنافسية الدولية ▪ المنح ▪ تمويل المشاريع الدولية المشتركة ▪ التعاون الدولي في البحث والتطوير الصناعي
٤	عوامل اخري	▪ عدد شركاء البحث ▪ عدد المحاضرات المدعوة ▪ اتفاقيات التمويل الثنائية ▪ ساعات العمل المستثمرة في الأنشطة الدولية

وقد ازداد حجم النشر الدولي زيادة كبيرة في جميع ميادين العلم في فنلندا في الآونة الأخيرة، وعدد المنشورات الدولية هو الأعلى في مجال الهندسة والتكنولوجيا، وفي الطب والعلوم الصحية، وأكبر زيادة منذ عام ١٩٩٤م هي للعلوم الاجتماعية والهندسة والعلوم الإنسانية.

ولقد ساهمت التكنولوجيات إلى حد كبير في تيسير تبادل معلومات البحث العلمي، كما قد ازداد خلال العقود القليلة الماضية التمويل البحثي من المصادر الدولية زيادة كبيرة مثل الاتحاد الأوروبي، وشركات الأعمال الأجنبية وغيرها من المصادر الأجنبية في جميع

التخصصات باستثناء العلوم الإنسانية والعلوم الزراعية كما قد ازدادت أيضا الاعتمادات المالية المخصصة للبحث العلمي في الجامعات الفنلندية.

وتنظر فنلندا إلى المشاركة الدولية في مجال البحث العلمي على أنها وظيفة غير منفصلة للبحث العلمي، ولكن على العكس من ذلك كجزء لا يتجزأ من الممارسة اليومية للقيام بالعلم والبحث، وكجزء لا يتجزأ من تطوير المهن البحثية.

كما يمتد اهتمام فنلندا بالبحث العلمي ليشمل برامج اعداد المعلمين حيث أن التزام معلمي فنلندا بالبحوث العملية حول التدريس يعني أن النظريات التربوية ومنهجيات البحث والممارسة تؤدي دوراً مهمّاً في برامج الإعداد، وتم تصميم المناهج الدراسية للمعلمين لتخلق مساراً منهجياً من أسس التفكير العلمي لمناهج البحث التربوي إلى المجالات الأكثر تقدماً للعلوم التربوية، وينشأ لدى كل طالب فهمٌ بطبيعة النظام متعدد الخصائص من الناحية العملية التعليمية، ويتم كذلك تعليم الطلبة الفنلنديين المهارات في كيفية تصميم البحوث وتقديمها حول الجوانب العملية أو النظرية للتعليم، والعنصر الآخر المهم في التعليم الفنلندي القائم على البحوث هو التدريب العملي في المدارس الذي يعدُّ جزءاً مهماً من المنهج الدراسي الذي يتكامل مع البحث والنظرية[٧٦].

٣- خبرة استراليا في مجال تدويل البحث العلمي

تعد أستراليا نموذجاً لإحدى الدول المتقدمة في مجال التعليم، والتي عرفت الكثير من التغيرات الملحوظة في التعليم العالي منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، حيث تبنت أستراليا آليات تسويق الخدمات التعليمية دوليا، ويرجع ذلك إلى انخفاض التمويل الحكومي الموجه للجامعات، مما أدى إلى إحداث نوع من المنافسة في السوق الدولية، وأتاحت الجامعات الأسترالية قبول أعداد متزايدة من الطلاب الدوليين بمصروفات كاملة، بالإضافة إلى إقامة فروع لجامعاتها في الخارج [٧٧].

ويتعلم في أستراليا ٢% من الطلبة الأجانب في العالم، حيث تأتي في المرتبة الخامسة عالميا، وتعمل على التعاون في مجال البحوث؛ فأكثر من ثلث البحوث العلمية المنشورة من الأستراليين هي شراكات عبر الحدود، وتشكل في المتوسط العالمي معظم الشراكات البحثية في أمريكا الشمالية وبريطانيا وغرب أوروبا [٧٨].

وفي منتصف عام ٢٠١١ م، قدمت منظمة التعليم الدولي الأسترالي دعما لمركز دراسة التعليم العالي، في جامعة ملبورن من أجل تطوير معايير مراقبة تدويل التعليم، وتطوير مؤشراتها، لكي تستفيد الجامعات في تطوير مراقبة نشاطاتها، وتحديد المجالات التي تحظى بالأولوية في التحسين، ويسعى التعليم العالي الأسترالي لإتمام مسألة تعزيز التفاعل بين الطلبة المحليين والطلبة الدوليين لتعزيز التدويل، والهدف الرئيس لتعزيز التفاعل بين الطلبة الدوليين والمحليين، هو تطوير" مواطنين دوليين"، وأصبح التدويل الشغل الشاغل للجامعات بحيث تعمل على رصد أدائها فيما يتعلق بالتدويل وتحسينه، لما له من أهمية استراتيجية في اتخاذ منظور عالمي لجميع سياسات الجامعات وممارساتها(٧٩).

ولقد تبنت أستراليا في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي سياسة جديدة للتدويل من خلال الانتقال من نمط المنح والمساعدات إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، وذلك بتقليل نسب المنح والبعثات المقدمة في إطار المساعدات للدول النامية، وزيادة أعداد الطلاب المقبولين على أساس المصروفات الدراسية، ولقد لاقت هذه السياسات الدعم من المؤسسات الاقتصادية الأسترالية الدولية، حيث أصبح الدور الأسترالي كمقدم للخدمات التعليمية هاما، خاصةً في منطقة آسيا والمحيط الهادي، حيث جذبت الجامعات الأسترالية في عام١٩٩٩م حوالي ٣٢%من طلابها الدوليين من اندونيسيا، وسنغافورة وماليزيا، بالإضافة إلى نسبة جيدة من دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية(٨٠).

ووفقاً لتقرير المجلس الاستشاري للتكنولوجيا والصناعة في غرب أستراليا فإن الجامعات الأسترالية تسعى إلى التوسع في هذه السوق المربحة، ليزداد تبعا لذلك دخل هذه الجامعات، فعلى سبيل المثال فإن جامعة جنوب كوينز لاند South Queensland يأتي ٢٠% من دخلها غير الحكومي من مصروفات الطلاب الدوليين، حيث تبنت الحكومة الأسترالية منذ نهاية الثمانينيات سياسات تقوم على التسويق الدولي للتعليم العالي، مما أدى إلى زيادة المنافسة وتبنى أسلوب التوجه التجاري في التعليم، وأصبحت الجامعات بمثابة شركات أو مؤسسات تجارية كبرى(٨١).

وأشار تقرير قسم شئون الشباب للتدريب والتوظيف بأستراليا إلى أنه من العوامل التي ساعدت على التوسع في تدويل التعليم العالي الأسترالي وجذب الطلاب الدوليين للدراسة في الجامعات الأسترالية الموقع الجغرافي المتميز، والتكلفة التعليمية المنخفضة، وتوافر بيئة آمنة، حيث ارتفعت أعداد الطلاب الدوليين في الجامعات الأسترالية عام ٢٠٠٠م إلى الدرجة التي يمكن

القول بأن كل الطلاب الدوليين يعدون زبائن دوليين للتعليم الأسترالي، حيث تشير الإحصاءات إلى تزايد أعداد الطلاب الدوليين في أستراليا من 32 ألف طالب عام ١٩٩٠م إلى ما يقرب من69 ألف طالب عام ٢٠٠٠م ، أي ما يقرب من الأربعة أضعاف خلال عشر سنوات(٨٢).

ووفقا لتقرير هيئة الجودة للجامعات الأسترالية فتستجيب الجامعات الأسترالية لتحديات العولمة من خلال تطوير الأبعاد الدولية في التدريس والبحث العلمي، ووجود طلاب وأعضاء هيئة تدريس دوليين في هذه الجامعات، وإتاحة خبرات دولية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس المحليين، كما ظهر اهتمام الجامعات الأسترالية بوضوح من خلال تضمين البعد الدولي في الرؤية، والرسالة والأهداف والخطط الاستراتيجية لهذه الجامعات، حيث لم يكن التدويل واضحاً في هذه الأبعاد خلال العقد الماضي للمراجعة الذاتية للجامعات الأسترالية قبل عام ٢٠٠٢م ، كما تضمنت الخطط الاستراتيجية لهذه الجامعات عدداً من جوانب التدويل مثل :تدويل المناهج، وتدويل البحث العلمي، وتبادل أعضاء هيئة التدريس، والحراك الطلابي، والتنوع الثقافي، وإنشاء شراكات دولية ... وغيرها(٨٣).

وتركز استراتيجيات التدويل في الجامعات الأسترالية على تحقيق عدة أهداف منها :

١- تعزيز برامج التعليم والتعلم في الجامعة من خلال توسيع نطاقها وتدويل مناهجها.
٢- توظيف أعضاء هيئة تدريس لديهم خبرات دولية.
٣- دعم شبكة تواصل نشطة ومنتجة للبحث العلمي الدولي.
٤- تطوير البرامج البحثية.
٥- تقديم تعليم عالي الجودة.
٦- التدريب على البحث العلمي ليعود بالفائدة على الطلاب الدوليين وكذلك لزيادة الخبرات التعليمية للطلاب الأستراليين.
٧- التعاون في تقديم مصادر المعلومات المتاحة للجامعة للباحثين الدوليين، ولمؤسسات البحث الدولية، والمشروعات والمجتمعات الدولية في الخارج، وزيادة خبرات الطلاب الأستراليين في الأمور الدولية والتربية الدولية من خلال إتاحة فرص تعليم دولية في الخارج(٨٤).

مؤشرات تدويل البحث العلمي في استراليا

حددت الخطة الاستراتيجية للتدويل في الجامعات الأسترالية الأولويات الآتية:

- تطوير التبادل الدولي والحراك الطلابي، وتطوير برامج أكاديمية تتطلب قيام الطلاب بالتدريب الميداني في الخارج.
- تعظيم فرص مشاركة طلاب الدراسات العليا في مشروعات بحثية في إطار التعاون الاستراتيجي مع الجامعات الدولية، والمؤسسات البحثية الدولية الرائدة.
- إتاحة الفرص لأعضاء هيئة التدريس والموظفين بالجامعات للتعاون والمشاركة في برامج التبادل مع الشركاء الدوليين، وذلك لتعميق العلاقات الدولية في مجال التعليم العالي.
- تطوير استراتيجيات جديدة وفعالة لجذب أفضل الباحثين الدوليين من أفضل مؤسسات التعليم الدولية، وذلك للعمل مع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأسترالية، ومن ثم رفع مستوى مشاركة الجامعات في مجال البحث العلمي الدولي.
- زيادة عدد الباحثين المقبولين في برامج البكالوريوس والدراسات العليا إلى نسبة80 %.
- زيادة عدد الباحثين المشاركين في برامج التبادل الدولي.

ويعد حراك أعضاء هيئة التدريس أحد الأنماط الأساسية لتدويل البحث العلمي خاصة أعضاء هيئة التدريس الوافدين، حيث كشفت دراسة يانج وولك(Yang & Welch, 2010) عن حركة رأس المال البشري الصيني ذي المهارات العالية لخدمة قطاع التعليم والتكنولوجيا في كل من أستراليا والصين(٨٥)، كما تشكل البرامج الدولية للتبادل الطلابي أحد الأنماط الأساسية لتدويل البحث العلمي الأسترالي، حيث يعتمد قرار الاشتراك في برامج التبادل الدولي على الفرد نفسه، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل المتداخلة مثل سياسات التبادل والبرامج المتوافرة في الجامعات المحلية(٨٦).

وتحرص الجامعات الأسترالية علي تقديم خدمات للباحثين الدوليين منها مكتب خدمات الباحثين الدوليين، ومكاتب الاستشارات والوحدات الدولية في الجامعة، واستحداث منصب وكيل الجامعة للتربية الدولية، وتشير تقارير التقويم الذاتي إلى التحسن المستمر في الخدمات المقدمة لهم، والزيادة المستمرة في أعدادهم (٨٧)، كما تشير تقارير التقويم الذاتي لهيئة تقويم الجودة بالجامعات الأسترالية إلى أن الجامعات الأسترالية تقدم الإرشادات والتوجيهات اللازمة للباحثين الدوليين قبل مجيئهم للدراسة في الجامعات الأسترالية، خاصة فيما يتعلق بالخدمات المتاحة لهم، وكيف؟ ومن أين يطلبون المساعدة؟،بالإضافة إلى تقديم المعلومات اللازمة بخصوص الخدمات المتاحة عند قدومهم، كما أن للباحثين الدوليين ممثلين في اللجان العلمية بالجامعات، وتحرص

الوحدات المسئولة عن تقديم الخدمات للباحثين الدوليين على القيام بتقويم ذاتي دوري للخدمات المقدمة لهم من خلال استطلاعات الرأي، وتم اتخاذ العديد من الإجراءات التي تهيئ بيئة تعليمية إيجابية لهؤلاء الباحثين، كما تقوم الجامعات باحترام القوانين والتشريعات الخاصة بأنشطة تدويل البحث العلمي، وتلبية متطلبات التدويل (٨٨).

كما أشارت تقارير التقويم الذاتي إلى وجود مجموعة من الملصقات والكتيبات الخاصة بتسويق الخدمات التعليمية دولياً سواء بالنسبة للجامعات الأسترالية داخل أستراليا أو لفروعها في الخارج، وأشارت التقارير إلى الحرص على تنفيذ الوعود التي تم تقديمها للطلاب الدوليين قبل قبولهم للدراسة في الجامعات الأسترالية، كما تستعين الجامعات في كثير من الأحيان بشركات التسويق لتسويق برامجها في الخارج والعمل على جذب الطلاب الدوليين (٨٩).

٣-خبرة ماليزيا في تدويل البحث العلمي

أصبحت ماليزيا مقصدا تعليميا في الآونة الاخيرة، وذلك لتقديمها تعليما بجودة عالمية، وبرسوم وتكاليف في متناول الجميع. وهناك توجه لإقامة فروع لجامعات أجنبية لها سمعتها وشهرتها العالمية في ماليزيا، لتقدم برامج توأمة وامتياز وبرامج الدرجات النهائية، وذلك بالتعاون مع مؤسسات التعليم الماليزية العليا. وتسمح برامج التوأمة للطلبة بإكمال السنة الأولى أو الثانية جزئيا لدرجتهم في الكلية المحلية، مع بقاء السنوات المتبقية لإكمالها في الجامعة العالمية ذات الاختصاص، التي ستمنح الدرجة العلمية عند التخرج، وجرى اعتماد هذا النوع التعليمي المبتكر منذ عام ١٩٩٢ م إذ جعل من ماليزيا مركزا مقبولا للتعليم للطلبة الراغبين في التعليم بنفقات (٩٠)، وقد عملت زيادة الطلبة الأجانب في مؤسسات التعليم العالي الماليزية على جعل ماليزيا واحدة من المنافسين الدوليين بوصفها سوقا عالمية للطلبة الأجانب (٩١).

ويتضح اهتمام ماليزيا بالبحث العلمي من خلال حجم الإنفاق المرتفع على البحث والتطوير من اجمالي الناتج المحلي حيث بلغ في عام ٢٠١١ م نحو ١.٠٦ %وفي عام ٢٠١٢ م نحو ١.١٣%(٩٢).

كما دعت الخطة الاستراتيجية للتعليم العالي ٢٠٢٠ م إلى تعزيز أنشطة البحث العلمي والإبداع والابتكار كتوجه استراتيجي رئيسي لتطوير منظومة التعليم العالي من خلال الوفاء بعوامل النجاح الآتية:

- إعداد كتلة من الباحثين الماليزيين المتوقع أن يزداد عددهم ليصل إلي١٠٠ باحث لكل ١٠ آلاف من أفراد القوى العاملة.
- زيادة عدد الجامعات البحثية الماليزية ليصل إلى ٦ جامعات.
- تحويل عدد أكبر من مؤسسات التعليم العالي الماليزية لتصبح مراكز للتميز البحثي من الطراز العالمي.
- غرس ثقافة الإبداع والابتكار في عقول النشء من الطلاب والباحثين.
- تميز نواتج ومخرجات البحوث العلمية التي يجريها باحثون ماليزيون بالقابلية للتسويق والتبادل التجاري بنسبة أعلي تصل إلى ١٠% [٩٣].

مؤشرات تدويل البحث العلمي في ماليزيا

يبرز اهتمام ماليزيا بأنشطة تدويل البحث العلمي والتطوير مما يأتي:

- الارتقاء بجهود بناء القدرات المؤسسية للبحث العلمي والتطوير التي تتمتع بها مؤسسات التعليم العالي والمعاهد والمراكز البحثية المختلفة بماليزيا عبر البدء في مبادرات مشتركة مع نظيراتها الدولية الأخرى المتطورة عالميا.
- الاستقطاب والتعاقد مع باحثين أجانب ذو مستويات مرتفعة من الجودة من خلال الشبكات الدولية لمؤسسات التعليم العالي بهدف تعزيز السمعة البحثية والبرامج البحثية المشتركة التي تدخل فيها المؤسسات الماليزية المختلفة للتعليم العالي [٩٤].

ولعل تحول ستة جامعات حكومية ماليزية في عام ٢٠٠٦ م إلي جامعات بحثية وهي (جامعة الملايو ، وجامعة ماليزيا للعلوم ، وجامعة ماليزيا الوطنية ، وجامعة بوترا ماليزيا ، وجامعة ماليزيا التقنية) ثم تلتها جامعات أخرى من الجهود التي ساهمت في تدويل البحث العلمي من خلال استقطابها لنسبة ٥٠ % من الطلاب للدراسات العليا ، كما ساهم هذا التحول في زيادة حدة الضغوط التي تستهدف تدويل هذه الجامعات عبر إعدادها للمنافسة عالميا وأصبح من الضرورة استخدام استراتيجيات التدويل حتى تتمكن من الارتقاء بتصنيفها الدولي وخصوصا نشر البحوث والدراسات العلمية في الدوريات البحثية المحكمة عالميا[٩٥].

وتشرف الإدارة الماليزية للمؤهلات بدءا من ٢٠٠٧ م على وضع اللوائح والانظمة المتعلقة بالبحث العلمي وجودته، ويوجد بكل جامعة بحثية حاليا مجموعة من المشرفين المتخصصين على ضمان الجودة بكل كلية جامعية ومعهد بحثي على حدي، الامر الذي ساهم

في إضفاء طابع التجانس على أنشطة وممارسات ضمان جودة البحث العلمي المطبق بكل من المؤسسات الحكومية والخاصة للتعليم العالي بماليزيا [٩٦].

كما أسست الجامعات البحثية مراكز بحثية أكاديمية تركز بشكل أساسي على أنشطة البحث العلمي منها (مركز بحوث الإلكترونيات التابع لجامعة الملايو، ومعهد التطبيقات الطبية للبيولوجيا الجزيئية التابع للجامعة الوطنية الماليزية، ومعهد بحوث التطبيقات الطبية للجزيئات التابع لجامعة ماليزيا للعلوم، ومعهد العلوم الحيوية التابع لجامعة بوترا ماليزيا) [٩٧].

وتتمتع ماليزيا بمعدل نمو سنوي مرتفع وفقا لمقياس كثافة أو كم البحوث العلمية الذي يقاس في ضوء العدد الإجمالي للمقالات البحثية المنشورة في الدوريات المحكمة عالميا بقاعدة بيانات طومسون ورويترز للبحوث العلمية لكل مليون نسمة من السكان فالإحصائيات المتاحة حاليا تشير بوضوح إلى تمتع ماليزيا بمعدل نمو سنوي مرتفع في كم بحوثها العلمية يتراوح ما بين ١٥ -١٦ % [٩٨].

ووفقا لإحصائيات عام ٢٠١٠ م احتلت الجامعات الحكومية الماليزية مكانة مرموقة عالميا في عدد البحوث المنشورة بالدوريات العالمية و تشير الإحصائيات إلي أن العدد الإجمالي للبحوث المنشورة بدوريات قاعدة بيانات Scopus خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عامي ٢٠٠١م – ٢٠٠٩م قد جاء على النحو الاتي(جامعة الملايو ٦٤٧٢ ،وجامعة ماليزيا للعلوم ٦٠٣٠ ،وجامعة بوترا ماليزيا ٥٤٢٧، والجامعة الوطنية الماليزية ٥١٣٣، وجامعة ماليزيا للتكنولوجيا ٢٦٩٠) بحث منشور، وشهدت نفس الفترة الزمنية زيادة أخرى في العدد الإجمالي للبحوث العلمية المنشورة بقاعدة بيانات Web of Science لنشر البحوث العلمية التي أعدها باحثون ينتسبون للجامعات الحكومية البحثية الخمس الكبرى علي النحو التالي (جامعة الملايو ٥٣٣٩ -جامعة ماليزيا للعلوم ٤٨٩٨ -جامعة بوترا ماليزيا ٣٦٥٣ – الجامعة الوطنية الماليزية ٣٤٩٣ -جامعة ماليزيا للتكنولوجيا ١٧٨٨)[٩٩].

ويلاحظ خلال الآونة الاخيرة تسارع وتيرة توقيع اتفاقات الشراكة البحثية والاستفادة من المنح البحثية الدولية التي أصبحت تمثل حاليا عاملا رئيسا يستخدم على نطاق واسع عمليا في تقييم أداء هذه الجامعات البحثية، وبينما استضافت الجامعات البحثية بماليزيا محاضرين أجانب تمت الاستعانة بهم بصفتهم مشرفين أكاديميين ومقيمين خارجيين للجودة وأساتذة زائرين ومحاضرين وباحثين فهي تولي قدرا متزايد من الاهتمام للاستفادة من خدمات الباحثين

المشهورين عالميا للقدوم كأساتذة زائرين للعمل بالجامعات الماليزية كالباحثين الحاصلين على جوائز نوبل المختلفة[١٠٠] .

كما تتاح فرص متنوعة أمام أعضاء هيئة التدريس بالجامعات البحثية الماليزية للحصول على منحة تفرغ للعمل بالخارج كل ثلاثة أو خمسة أعوام بهدف تعزيز وتطوير معرفتهم العلمية البحثية على الصعيد العالمي ،كما أن من المأمول فيه أن ينعكس تأثير هذه الشراكات البحثية فيما يتم إعداده ونشره من بحوث علمية في الدوريات المحكمة عالميا ، مع ملاحظة أن هذه الجامعات البحثية الخمس تزود الباحثين بها بحوافز ومنح مالية لمساعدتهم في نشر نتاجهم العلمي في الدوريات البحثية المرموقة عالميا الامر الذي اثر بالإيجاب في زيادة عدد البحوث المنشورة[١٠١].

وبالنسبة للمؤسسات الخاصة فهي تركز بشكل أساسي بوظيفة التعليم ولكنها توجهت مؤخرا للاهتمام بأنشطة البحث والنشر العلمي في ظل السياسة الرسمية المتبعة والقرار الذي اتخذته الحكومة الماليزية بالسماح للكليات الخاصة بتطوير نفسها بحيث تتحول لتصبح كليات جامعية ومن ثم تصبح جامعات خاصة[١٠٢]، وفي إطار هذا التوجه أنشأت سبع من المؤسسات الخاصة للتعليم العالي بماليزيا مراكز بحثية تابعة لها، كما تتوفر الأدلة على مد جسور العلاقة والشراكة البحثية بين المؤسسات الخاصة للتعليم العالي بماليزيا وبعض فروع الجامعات والمؤسسات الجامعية الاجنبية العاملة بماليزيا لتطوير برامجها للتعليم الدولي كما في حالة اتفاقية الشراكة البحثية التي عقدت بين جامعة انتي الماليزية الدولية وجامعة ولونجونج الاسترالية عام ٢٠١٢ م[١٠٣].

ورصدت الحكومة الماليزية مخصصات مالية بقيمة ١١٣ مليون رينجت ماليزي لتوفير رأس المال وتغطية تكاليف التشغيل اللازمة لدعم وتخطيط وانشاء وصيانة مراكز البحوث للمحاصيل الزراعية التابع لفرع جامعة نوتنجهام البريطانية واضافة إلى ما سبق تسعى معايير الإدارة الماليزية للمؤهلات الاكاديمية إلي تيسير مهمة إجراء البحوث العلمية المتخصصة عبر وضع قيود لتخفيف الاعباء التدريسية الملقاة على كاهل الباحثين من أعضاء هيئة التدريس في المؤسسات الخاصة [١٠٤].

أوجه الاستفادة من خبرات دول المقارنة في تدويل البحث العلمي

أوجه التشابه وتفسيرها

رغم اهتمام دول المقارنة بتدويل البحث العلمي والذي يظهر في الاهتمام بالجامعات والمعاهد البحثية وانشاء مراكز للتميز البحثي ومحاولة التواصل مع خبرات أجنبية للنهوض بذلك بكافة الوسائل والأساليب إلا أن الطرق والاساليب التي اتبعتها كل دولة لإظهار هذا الاهتمام تختلف، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

عنصر المقارنة	الدولة		
	فنلندا	استراليا	ماليزيا
أبرز الجهود في تدويل البحث العلمي والتطوير	▪ الاهتمام بنشر الأبحاث في مجلات محكمة دوليا. ▪ تشجيع سياسة الأبحاث المشتركة. ▪ توفير كافة المميزات لاستقبال الباحثين من كافة دول العالم. ▪ زيادة الميزانية المقدمة للبحث العلمي.	▪ مشاركة طلاب الدراسات العليا في مشروعات بحثية في إطار التعاون الاستراتيجي مع الجامعات الدولية. ▪ مشاركة أعضاء هيئة التدريس في برامج التبادل مع الشركاء الدوليين. ▪ جذب أفضل الباحثين في العالم للعمل مع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأسترالية. ▪ وفير كافة الخدمات للباحثين الدوليين. ▪ الاهتمام بالتسويق للبحث العلمي والجامعات الأسترالية. ▪ تضمين البعد الدولي في الرؤية والرسالة والأهداف والخطط الاستراتيجية لكل جامعاتها. ▪ احتواء الخطط الاستراتيجية للجامعات على مؤشرات التدويل مثل تدويل المناهج-تدويل البحث العلمي-تبادل أعضاء هيئة التدريس .....الخ.	▪ تحول خمس جامعات حكومية الي جامعات بحثية. ▪ أسست الجامعات الحكومية والخاصة مراكز ومعاهد بحثية.
مراكز البحوث التخصصية والدولية	المركز الدولي للحراك تحت رعاية وزارة التربية والثقافة		اسست الجامعات البحثية مراكز بحثية أكاديمية تركز بشكل أساسي على أنشطة البحث العلمي منها (مركز بحوث الإلكترونيات التابع لجامعة الملايو، ومعهد التطبيقات الطبية للبيولوجيا الجزيئية التابع للجامعة الوطنية الماليزية، ومعهد بحوث التطبيقات الطبية للجزيئات التابع لجامعة ماليزيا للعلوم، ومعهد العلوم

عنصر المقارنة	الدولة		
	فنلندا	استراليا	ماليزيا
			الحيوية التابع لجامعة بوترا ماليزيا
المؤتمرات- ورش العمل- الندوات الدولية	الاهتمام الكبير بها بحيث اعتبرت احد عوامل تقييم جامعاتها ومنحها اعتمادتها المالية بناء عليها		
اتفاقيات الشراكة والتعاون الدولي في المجال البحثي		بكثرة مع أمريكا الشمالية وبريطانيا ودول غرب اوربا	سارع وتيرة توقيع اتفاقات الشراكة البحثية والاستفادة من المنح البحثية الدولية التي أصبحت تمثل حاليا عاملا رئيسا يستخدم على نطاق واسع عمليا في تقييم أداء هذه الجامعات البحثية
برامج تبادل الباحثين والمحاضرين	متاح لجميع دول العالم وخصوصا دول الاتحاد الاوربي	من أحد اهداف التعليم الأسترالي بصفة عامة تعزيز التفاعل بين الباحثين المحليين والدوليين لتعزيز التدويل	الاستقطاب والتعاقد مع باحثين أجانب ذو مستويات مرتفعة من الجودة من خلال الشبكات الدولية لمؤسسات التعليم العالي
المقالات والأوراق البحثية المنشورة على المستوي الدولي	أحد معايير تقييم أعضاء هيئة التدريس والجامعات	أكثر من ثلث البحوث المنشورة من الباحثين الاستراليين هي شراكات عبر الحدود	
المنح والخدمات البحثية والاستشارات الدولية		قللت من ذلك لدعم سياسة المصروفات الدراسية ولرفع ميزانية جامعاتها	
الترتيب في التصنيفات العالمية	تعتبر فنلندا واحدة من أكبر الدول التي تقوم بالنشر العلمي في مجال البحث العلمي حتى أكثر من المملكة المتحدة وألمانيا	الخامسة عالميا	وفقا لإحصائيات عام ٢٠١٠م احتلت الجامعات الحكومية الماليزية مكانة مرموقة عالميا في عدد البحوث المنشورة بالدوريات العالمية

يتضح من الجدول السابق أنه علي الرغم من اهتمام دول المقارنة الكبير بتدويل البحث العلمي الا أن الطريقة المتبعة لإظهار هذا الاهتمام تختلف من دولة لأخري، فنجد أن ماليزيا قد ركزت بشكل أكبر على الجامعات والمعاهد البحثية واستقطاب الخبرات الاجنبية وإعداد الباحثين

في كل المجالات، في حين أن فنلندا قد ركزت علي النشر العلمي وخصوصا في الدوريات ذات التصنيفات المرتفعة ومحاولة الاستفادة من دول الاتحاد الأوربي المجاورة لها وامكاناتها لتدعيم تدويل البحث العلمي لديها، أما استراليا فقد استفادت من التدويل بصورة كبيرة في رفع المخصصات المالية المقدمة لجامعاتها من خلال الاستفادة من برامج التدويل كذلك التأكيد علي مشاركة باحثيها لباحثين اخرين في دول اخري للأبحاث العلمية واعتبار ذلك من عوامل تقييم باحثيها وجامعاتها.

الـــــرؤيـــــة المقتـــــرحـــة

التصور المقترح لتدويل البحث العلمي بالجامعات المصرية

قامت الدراسة بوضع تصور مقترح لتدويل البحث العلمي بالجامعات المصرية في ضوء أوجه الاستفادة من خبرة فنلندا وأستراليا وماليزيا في ذلك المجال كما يلي:

الهدف الرئيس للتصور المقترح:

تنسيق وتطوير التعاون الدولي لخدمة البحث العلمي.

أهداف التصور المقترح:

يهدف التصور المقترح إلى:

١- وضع خطة قومية للتعاون الدولي بناء على الاحتياجات الوطنية وتحديد الدول المستهدفة للشراكات البحثية وكذلك توجيه البعثات لهذه الدول.

٢- زيادة معامل تأثير النشر العلمي المصري.

٣- استهداف شراكات مع الدول المتقدمة تكنولوجياً لبناء القدرات ونقل وتوطين التكنولوجيا في مجالات الطاقة والدواء والمياه والالكترونيات والنسيج والزراعة والغذاء وغيرها من المجالات الأخرى.

٤- الاستفادة من خبرة فنلندا وأستراليا وماليزيا في إدارة البحوث والابتكار والتسويق التكنولوجي لمخرجات البحث العلمي.

٥- ايجاد دور ريادي إقليمي وقاري لمصر في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار والبحث العلمي.

٦- تعزيز مكانة مصر في المنظمات والاتحادات العلمية الدولية.

٧- تعظيم الاستفادة من برامج التمويل الإقليمية والدولية المتاحة وخاصة برامج الاتحاد الأوروبي فيما يخص البحث العلمي.

٨- تهيئة البيئة التنظيمية بالجامعات التي تساعد على إضفاء البعد الدولي على برامج وأنشطه البحث العلمي، وتكوين التحالفات والتكتلات الاستراتيجية والتوأمة مع المؤسسات المناظرة في الدول الأخرى.

٩- تشجيع نشر الأبحاث المتميزة في مجلات علمية عالمية.

١٠- إحداث تعاون فيما بين مؤسسات التعليم العالي والجامعات والهيئات العلمية بالخارج في مجالات تبادل أعضاء هيئة التدريس والمنح الطلابية وجميع المجالات ذات العلاقة.

أسس ومنطلقات التصور المقترح:

ينطلق التصور المقترح من عدة أسس ومنطلقات هي:

- أن تضمين الجامعات البعد الدولي في أنشطه البحث العلمي، يعد من الأهداف الاستراتيجية التي تحدد مكانتها، وأداءها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.
- أن تدويل البحث العلمي يساعد على القضاء على الصعوبات والمشكلات التي تحد من كفاءه البحث العلمي وجودته.
- أن تدويل البحث العلمي يعد المحرك الأساسي الذي يدفع الجامعات لتبني وتطبيق استراتيجيات جديدة تتفوق من خلالها الجامعات المصرية على غيرها من الجامعات الأخرى.
- أن تدويل البحث العلمي المصري يعد سلاحاً استراتيجياً تتسلح به الجامعات للحصول على مزايا تنافسية تعزز مكانتها العالمية.

متطلبات تحقيق التصور المقترح:

يتطلب تحقيق التصور المقترح ما يلي:

- دعم القيادات الإدارية والمسئولين بالجامعات المصرية لعملية تدويل البحث العلمي.
- تنبي الجامعات ومراكز البحوث استراتيجيات واضحة لتدويل البحث العلمي تتضمن سياق التدويل ورسالة الجامعة وسياستها وأهدافها وإدارتها وخططها المستقبلية.
- تضمين الجامعات للبعد الدولي في البرامج والدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس.

- توفير المعلومات اللازمة لدعم الاستراتيجية العامة لتدويل البحث العلمي بالجامعات المصرية وتحسين أدائها وزيادة قدرتها التنافسية.
- استحداث وظيفة للشؤون الدولية على مستوى الجامعات تحت مسمى وكيل الجامعة للشئون الدولية، يتبعه عدد من الوحدات تختص باستقطاب الطلاب الدوليين، وتعزيز برامج التبادل الطلابي ودعمها ماليا وإداريا، وتدعيم قنوات الاتصال بين الجامعات المصرية والمنظمات والهيئات الدولية المهتمة بتدويل التعليم، وتوقيع الاتفاقيات التعاونية مع الجامعات الإقليمية والعالمية الأخرى ومتابعة تطبيقها، والتسويق الدولي للبرامج الدراسية التي تقدمها كليات الجامعة.

إجراءات تحقيق التصور المقترح:

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة التحليلية المقارنة، فإن تدويل البحث العلمي بالجامعات المصرية يتم من خلال تطبيق عدة إجراءات، هي:

تفعيل آليات تدويل البحث العلمي بالجامعات المصرية:

١- تخصيص اعتمادات مناسبة للتعاون الدولي من التمويل المخصص للبحث العلمي.
٢- التنسيق بين الوزارات والمؤسسات المعنية للتعرف على احتياجاتهم من الشراكات الدولية.
٣- رفع كفاءة قدرات شباب الباحثين عن طريق إيفادهم لبعض الوقت في الدول المتقدمة وفقا لخطة استراتيجية للتعاون الدولي.
٤- حصر وتفعيل وتطوير الاتفاقيات الجارية.
٥- توقيع اتفاقيات شراكة جديدة متكافئة.
٦- تشكيل فريق عمل للبدء في مفاوضات شراكة جديدة مع الاتحاد الأوروبي لضمان استمرارية برنامج البحوث والتطوير والابتكار وتخصيص ميزانية لذلك.
٧- إنشاء برامج منح بحثية تقدمها مصر لبعض الدول وخاصة الأفريقية والعربية.
٨- فصل منصب المستشار العلمي بمكاتب المستشارات الثقافية بالخارج عن المستشار الثقافي ويصبح اختياره وتبعيته لوزارة البحث العلمي.
٩- إنشاء مكتب تمثيل دائم لمصر في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار في بروكسل تكون وظيفته الأساسية تعظيم استفادة مصر من برامج الاتحاد الأوروبي.

١٠ – إنشاء مكتب تمثيل دائم لمصر في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار في الاتحاد الأفريقي تكون وظيفته تعزيز دور مصر في أفريقيا في مجال البحث العلمي.

١١ – ارتباط التخطيط الاستراتيجي بالأهداف العربية والأفريقية والتمويل المشترك للمشاريع البحثية.

مؤشرات تحقيق الأهداف:

١– زيادة التمويل من البرامج الدولية المشتركة المدارة من صندوق العلوم والتكنولوجيا.

٢– الحصول على موافقة وزارة التعاون الدولي على توجيه بعض التمويل للبحوث والتطوير المشتركة لمشروعات التنمية المستدامة.

٣– زيادة عدد المبعوثين للدول المتقدمة وفق الخطة.

٤– زيادة التمويل للشراكات الثنائية مع الدول المتقدمة.

٥– زيادة تمويل المشروعات في الاتفاقيات الثنائية.

ويتم تفعيل آليات تدويل البحث العلمي بالجامعات المصرية من خلال:

أ) تفعيل التعاون الأكاديمي الدولي:

ويتم ذلك من خلال:

- تفعيل اتفاقيات التعاون والتوأمة بين الجامعات المصرية والجامعات الإقليمية والعالمية.
- إنشاء قواعد المعلومات بين الجامعات المصرية والجامعات الإقليمية والعالمية وتنسيق الربط الشبكي بينها من خلال استخدام التقنيات الحديثة.
- إنشاء صندوق لدعم أنشطة تدويل البحث العلمي في مؤسسات التعليم الجامعي.
- توطيد العلاقات والروابط الأكاديمية بين الجامعات المصرية والجامعات العربية والأجنبية، للإفادة من إمكاناتها وخبراتها في برامج الابتعاث والتوأمة.

ب) تدعيم الحراك الدولي للأساتذة والباحثين:

ويتم ذلك من خلال:

- تطبيق إجراءات لجذب الطلاب والباحثين من الدول المختلفة للدراسة بالجامعات المصرية.
- تذليل العقبات اللوجستية والإدارية والمالية لتشجيع الطلاب والباحثين على الانتقال بحرية عبر الحدود الدولية.

- زيادة المنح والمهمات العلمية المقدمة للأساتذة والباحثين لإجراء البحوث والدراسات في الجامعات المتقدمة.
- توفير الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع العلماء والباحثين على العودة لمؤسساتهم المحلية بعد إتمام مشاركتهم في برامج التبادل الأكاديمي أو الدراسة بالخارج.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في المشروعات البحثية الدولية المرتبطة بالقضايا الدولية.

جـ) تفعيل البرامج والأنشطة ذات الطابع الدولي:

ويتم ذلك من خلال:

- الاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية وخاصة الانجليزية.
- الاهتمام بتصميم المقررات الثقافية الدولية لتأهيل الطلاب على الحراك الدولي وتعريفهم بثقافة المجتمعات الأجنبية.
- تقديم برامج تعليمية وبحثية دولية لجذب واستقطاب الطلاب الدوليين للدراسة بالجامعات المصرية.
- تأسيس كراسي بحثية في مجالات معرفية ذات طابع دولي.

د) تفعيل إنشاء التحالفات والتكتلات الاستراتيجية للجامعات:

ويتم ذلك من خلال:

- الانضمام إلى التحالفات الاستراتيجية للجامعات ومراكز البحث العالمية لتحسين القدرات الأكاديمية والبحثية والإدارية والتقنية للجامعات.
- السماح بإنشاء فروع للجامعات الدولية بالمجتمع المصري والعكس.
- عقد تحالفات إقليمية بين الجامعات المصرية والجامعات العربية لتوسيع مجالات التعاون الدولي.

هـ) تحسين المزايا التنافسية للجامعات المصرية:

ويتم ذلك من خلال:

- منح المزيد من الاستقلالية للجامعات الحكومية من الناحية المالية والتنظيمية والإدارية والأكاديمية.
- تحويل بعض الجامعات الحكومية إلى جامعات بحثية متخصصة، بحيث تتخصص كل جامعة في تخصصات معينة تمنحها ميزة تنافسية في عملياتها ومخرجاتها في الأسواق المحلية والعالمية.
- إنشاء مراكز ثقافية بالخارج للإعلان عن البرامج الدراسية التي تقدمها الجامعات، وتيسر عملية جذب واستقطاب الطلاب الدوليين.
- استقطاب الكفاءات المتميزة من العلماء والباحثين المصريين بالخارج والإفادة منها في رفع القدرة التنافسية للجامعات.
- إنشاء فروع للجامعات المصرية بالخارج في إطار اتفاقات شراكة أو توأمة أو بترخيص من الدول المعنية.

إلى جانب ما يلي:

- إبرام اتفاقيات تعاونية بين الجامعات المصرية وجامعات عالمية تعطي الحق لكل طرف في الاستعانة بأعضاء هيئة تدريس الطرف الثاني، لإنشاء برامج تعليمية جديدة أو تأهيل برامجها الحالية.
- إبرام اتفاقيات تعاونية بين الجامعات المصرية وجامعات عالمية في مجال البحث العلمي، تمكن هذه الاتفاقيات من إنجاز مشاريع بحثية بإسهام باحثين ينتمون إلى جامعات مختلفة.
- تشجيع التبادل الثقافي بين الجامعات المصرية والجامعات العالمية.
- زيادة تفعيل عضوية الجامعات المصرية في الشبكات العالمية.
- التوسع في التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد.
- القيام بزيارات علمية لمراكز بحوث الجامعات العالمية، على أن تكون هذه الزيارات مفتوحة لطلبة الماجستير والدكتوراه، وكذلك لأعضاء هيئة التدريس.

- التعاون وتبادل الخبرات في نطاق برامج الدراسات العليا في الجامعات المصرية والجامعات العالمية عند القيام برسالة ماجستير أو دكتوراه تحت إشراف أعضاء هيئة تدريس ينتمون إلى جامعات عالمية.

توصيـــــــات الـــدراســـــة:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة الحالية بما يلي:

- الاهتمام بتدويل البحث العلمي من خلال عقد المؤتمرات الدولية والمشاركة بها.
- المساهمة في نشر نتائج بحوث الباحثين وتمويلها دولياً.
- عقد مؤتمر سنوي خاص بتدويل البحث العلمي لدراسة الواقع والتحديات والطموح.
- توفير منح بحثية للخارج من قبل الجامعات، لإجراء الأبحاث وتبادل الخبرات وذلك من خلال التعاون مع الجامعات المتقدمة في مجال البحث العلمي.
- تخفيف العبء الأكاديمي علي الاستاذ الجامعي ليجد المجال المناسب لإجراء الأبحاث العلمية.
- التعاون مع المؤسسات الدولية في مجال تسويق البحث العلمي.
- تشجيع تبادل الأساتذة والطلاب والمعلمين مع دول العالم المختلفة؛ لتبادل الأفكار والتجارب والخبرات المختلفة.

المـــــــراجـــع

(1) Savas Alpay (ed.), Education and Scientific Development in the OIC Member Countries 2012/2013(Ankara: SERIC, 2012), p. 51.

(٢) معتز خورشيد، عولمة البحث العلمي وتدويل انشطته بالألفية الثالثة، المجلس العربي للدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ٢٢٤.

(٣) معتز خورشيد ومحسن يوسف، حوكمة الجامعات وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر، المنتدى العربي الإصلاحي، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٩م، ص ٢١.

(٤) البنك الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التعليم العالي في مصر –سلسلة مراجعات لسياسات التعليم العالي، ٢٠١٠م، ص ١٩٦.

(٥) يمكن الرجوع الي

- عبد الباسط دياب، تطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول المتقدمة، الجمعية المصرية للتربية المقارنة، المؤتمر الثامن عشر بعنوان تطوير التعليم في الوطن العربي، ٢٠١٠م.
- محمد عشري، مناهج ومؤشرات القدرة التنافسية في الجامعات العربية، مؤتمر القدرة التنافسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي العربية والمصرية في اطار اتفاقيات تحرير التجارة الدولية والخدمات، جامعة حلوان، ٢٠٠٦م.
- –نسرين عباس، معايير التقييم الدولية للجامعات المصرية، مؤتمر القدرة التنافسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي العربية والمصرية في اطار اتفاقيات تحرير التجارة الدولية والخدمات، جامعة حلوان، ٢٠٠٦م.
- ماهر احمد حسن، تدويل التعليم الجامعي كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية: أراء عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات المصرية، المجلة التربوية، الكويت، المجلد٣٩، العدد١١٣، ٢٠١٤م، ص ص ١٤١–٢١٨.

(٦) منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والبنك الدولي، مراجعات لسياسات التعليم الوطنية، التعليم العالي في مصر،٢٠١٠م.

(٧) علي السيد الخشيبي، المحاسبية التعليمية ومقترحات تطبيقها في التعليم العالي المصري، مجلة بحوث ودراسات في جودة التعليم، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، القاهرة، العدد الأول، ٢٠١٢م، ص ٦٨.

(٨) بيومي محمد ضحاوي، مقدمة في مناهج البحث، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ٤٥.

(٩) ماهر أحمد حسن ، مرجع سابق.

(١٠) سعد العنزي وعبد العزيز الدويش، تطوير تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء خبرات بعض الدول، مجلة كلية التربية، جامعة الازهر، العدد ١٦٣، الجزء الثاني ابريل، ٢٠١٥.

(١١) محمد عبد الرؤوف أحمد، التطور التاريخي للتداول المعرفي وتدويل الجامعات، مجلة القراءة والمعرفة، كلية التربية بجامعة عين شمس، العدد ١٦٠، ٢٠١٥م، ص ص ٢٢١–٢٢٢.

(١٢) نرمان الهمص، الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس وعلاقتها بجهود الجامعات في تدويل البحث العلمي، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الازهر، غزة، ٢٠١٥م.

(١٣) ماجد القحطاني، تصور مقترح لتدويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرة ماليزيا، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة جدة، ٢٠١٧م.

(14) Horta, Hugo, The Role of the State in the Internationalization of Universities in Catching-Up Countries: An Analysis of the Portuguese Higher Education System, ERIC Document No: EJ881342- Higher Education Policy, 23 (1),2010,pp.63-81.

(15) Bennett, Roger& Kane, Suzanne, Internationalization of U.K University Business Schools: A Survey of Current Practice ,ERIC Document No: EJ935771, Journal of Studies in International Education,2011, 15(4) ,pp.351-373

(16) Robson, Sue, Internationalization: A Transformative Agenda for Higher Education?, ERIC Document No : EJ949129,Teachers and Teaching: Theory and Practice, 17(6) ,2011,pp. 619-630 .

(17) Absael Antelo, Internationalization of Research, Journal of International Education and Leadership, Volume 2, Issue 1 spring 2012.

(18) Oksana Chigisheva, Internationalization of Current Academic Research in Pedagogy and Education , Science Direct, Worldwide trends in the development of education and academic research, 15 - 18 June 2015.

(١٩) محمود عساف، نحو منظور قيمي لتقويم أداء الجامعات البحثي وتدويله، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في اليوم الدراسي أخلاقيات البحث العلمي، شئون البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٤م، ص ٥.

(٢٠) روحي البعلبكي، قاموس المورد الحديث، الطابعة السابعة، لبنان، دار العلم للملايين، ص ٤٧٥.

(٢١) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٤٤١.

(22)Anne H. Soukhanov & Co-Editors, The American Heritage Dictionary of the English Language, Third Edition, USA, Houghton Mifflin, 2000, p.3780.

(23) Herman E. Daly, Globalization versus International: some Implications. Pairs. Organization for Economic Cooperation and Development. 2007, P.2.

(24) Knight, Jane , A Model for the Regionalization of Higher Education: The Role and Contribution of Tuning. Tuning Journal for Higher Education, Issue No.l, 2013, p.14.

(٢٥) نزيه قسيس وتريز انجل، قاموس هاراب، دار العرب للبستاني، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٢٨٦.

(26)UNESCO, International Cooperation in Higher Education: Trends, Issues, Challenges and New Avenues for the 21st Century, in World Conference on Higher education: Higher education in 21st Century: Vision and Action, Paris, 5-9 October, 1998, p. 119.

(27) Black, Adrian Gallup, International Student Mobility :Project Atlas, International Higher Education, Blum,N. & Bourn, D. (2013). Global perspectives for global professionals in the UK: Engaging students within Engineering and health. Compare, 43 (1), 2013, p.3.

(٢٨) محمد خاطر ، تدويل التعليم: أحد مداخل تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية، مجلة دراسات تربوية ونفسية: مجلة كلية التربية بالزقازيق، ٢٠١٥، ص ٢٣٠.

(29) UNESCO, World Conference on Higher Education Partners, Paris, 23-25 June 2003, p.199.

(٣٠) محمد العجمي، التطور الأكاديمي والإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية بين تحديات العولمة ومتطلبات التدويل، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد ٥٢، ج١، ٢٠٠٣، ص ١٥٦.

(٣١) ماهر أحمد حسن، مرجع سابق، ص ١٥٧.

(٣٢) عبد الله العامري، رؤية مستقبلية لتطوير الأداء الأكاديمي بكليات التربية في الجامعات السعودية في ضوء اتجاهات تدويل التعليم العالي، المؤتمر التربوي الدولي الأول لجامعة

الجوف بعنوان تطوير الأداء الأكاديمي لكليات التربية رؤية استشرافية، جامعة الجوف، ٢٠١٥، ص ٦٧.

(33) Rudzri, Romulad E.J., The Application of A strategic Management Model to the Internationalization of Higher Education Institutions, Higher Education, 29(4), 2004, p.421.

(٣٤) معتز خورشيد ومحسن يوسف، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٣٥) نارمان الهمص، مرجع سابق، ص ٨.

(٣٦) معتز خورشيد، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

(٣٧) المرجع السابق، ص ٢٤.

(٣٨) البنك الدولي، معهد اليونسكو الاحصائي، الانفاق علي البحث والتطوير من اجمالي الناتج المحلي، جمهورية مصر العربية
https://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS?locations=EG

(٣٩) معتز خورشيد ومحسن يوسف، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٤٠) محمد سكران، البحث التربوي من منظور نقدي، المؤتمر العلمي العاشر (البحث التربوي في الوطن العربي: رؤى المستقبل)، كلية التربية جامعة الفيوم، المجلد الأول،٢٠١٠م، ص ٥.

(٤١) جمال الدهشان، نحو رؤية نقدية للبحث التربوي العربي، مجلة نقد وتنوير، العدد الأول مايو،٢٠١٥، ص ص ٥٢-٦٣.

(٤٢) وزارة التعليم العالي البحث العلمي، الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، ٢٠١٥/٢٠٣٠، مقترح الخطة التنفيذية لاستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، ص ١٦.

(٤٣) جمال الدهشان، مرجع سابق، ص ص ٥٢-٦٣.

(٤٤) خليل يوسف الخليلي، التحديات التى تواجه البحث التربوى فى الوطن العربى. المؤتمر العلمى العاشر (البحث التربوى فى الوطن العربى: رؤى المستقبل)، المجلد الأول، كلية التربية جامعة الفيوم، ٢٠١٠، ص٢٣.

(٤٥) عائشة الدحداح ، تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات، مجلة كلية التربية ببنها، العدد ١٠٩ أكتوبر، ج ٢، ٢٠١٦م، ص ٤٦٦.

(٤٦) أماني حسن نصر، دراسة مقارنة لبعض الخبرات الأجنبية في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منه في ج.م.ع، دراسات في التعليم الجامعي، العدد ١٤، ٢٠٠٧، ص ص ٢٣٦-٢٣٩.

(٤٧) ماهر احمد حسن، مرجع سابق، ص ١٠

(٤٨) محمد العجمي، مرجع سابق، ص ص ١٩٢-١٩٩.

(٤٩) ناجي عبد الوهاب هلال وعلي عبد الرؤوف نصار، تدويل التعليم العالي المصري علي ضوء تحديات العولمة، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد التاسع عشر، العدد- 77 ، إبريل٢٠١٦م، ص ٢٢١.

(٥٠) المرجع السابق، ص٢٢٦.

(51) Tankosic, J. and Caric. M. , Developing A Conceptual Framework on Internationalization of higher education in Serbia" {Internationalization and role of university networks- proceeding of the conference on higher education and research). Solvenia, 25-26 September 2009, p.3.

(52) Qiang, Z. , Internationalization of higher education: towards a conceptual framework, "Policy Futures in education, Vol. 1, No.2,2003, p.11.

(53) Ibid, op.cit,p.2.

(٥٤) نور الدين الدقي، التعليم العالي العربي والعولمة: التحديات والرهانات، المنتدى العربي الخامس للتربية والتعليم بالمملكة المغربية، مؤسسة الفكر العربي ،٢٠٠٨م، ص ٢٢.

(٥٥) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، خطة تطوير التعليم في الوطن العربي (التربية والتعليم العالي والبحث العلمي) ،تونس،٢٠٠٨م، ص ٦٠.

(56) Knight, J. ,Internationalization of higher education, in:j, Knight, & H.de Wit (Eds), Quality andInternationalization in higher education, Paris: OECD,1999, pp213-214.

(٥٧) محمد عبد الرازق ويح، بناء تكتل جامعي عربي في ضوء تحديات ومتطلبات تدويل التعليم، مجلة مستقبل التربية العربية، العدد ٧٧، المجلد التاسع عشر، ٢٠١٢م، ص.٣٤٩.

(٥٨) عدنان العامري، دور تحديد الاحتياجات التدريبية القائمة على تكنولوجيا المعلومات في تطوير المهارات الإدارية لدي العاملين في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة، جامعة الأقصى، غزة، ٢٠١٣، ص ١٠٥.

(٥٩) عبدالله القضاة وخالد السرحان، تصور مقترح لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية لتحقيق التنافسية العالمية، مجلة دراسات العلوم التربوية، الأردن، المجلد ٤٤، العدد٤، ملحق ٢٠١٧،٥م، ص٢٦٩.

(٦٠) أماني نصر، مرجع سابق.

(٦١) عبد الباسط دياب، تطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء خبرات وتجارب جامعات بعض الدول المتقدمة، الجمعية المصرية للتربية المقارنة، المؤتمر الثامن عشر(تطوير التعليم في الوطن العربي)، ٢٠١٠م.

(٦٢) وزارة التعليم العالي، الخطة الاستراتيجية لتطوير المنظومة القومية للتعليم الجامعي والعالي، ورقة عمل مقدمة الي المؤتمر القومي للتعليم العالي، القاهرة، ١٣-١٤ فبراير ٢٠٠٠م.

(٦٣) أماني نصر، مرجع سابق.

(٦٤) عائشة الدجداج، مرجع سابق، ص ٥٠٠.

(٦٥) المرجع السابق، ص ٤٨٩.

(٦٦) رانيا عبد المعز، دراسة مقارنة لسياسات التعليم الالكتروني في كل من فنلندا وفرنسا والنرويج وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية، دراسات تربوية واجتماعية مجلة كلية التربية بجامعة حلوان، ٢٠١٢م، ص٥٤١.

(67) Välijärvi, J. & Sahlberg, P, Should a 'failing' student repeat a grade? Retrospective response from Finland. Journal of Educational Change, vol.9, no.4, 2008, pp. 385-389.

(68) The World Fact Book: Finland, Retrieved, Sep. 2013, from httpx//www.cia.gov/library/publications/the-worldfactbook/ geos/in.html.

(69)Ministry of Education and Culture: International cooperation in education, Available at http://www.minedu.fi/OPM/Koulutus/artikkelit/pisatutkimus/index.html?lang=en#

(٧٠) عزة الحسيني، دراسة مقارنة للتعليم كقوة ناعمة في كل من فنلندا وهونج كونج وإمكانية الإفادة منه في مصر، مجلة كلية التربية، جامعة الازهر، العدد ١٥٧، الجزء الثالث،٢٠١٤م، ص ٣٩٦.

(٧١) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦م، فنلندا، ص١٢٩.

(٧٢) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦، فنلندا، ص ١٢٨-١٢٩.

(73) Paavo-Petri Ahonen & others, Internationalization of Finnish scientific research, Academy of Finland in Brief, Edit Prima, 2009,p.22.

(٧٤) تم الرجوع في هذا الجزء الي المرجع التالي من ترجمة الباحثة

Paavo-Petri Ahonen , Johan Lunabba,Mari Hjelt,Mikko Syrjänen, Scientific research in Finland:Recent trends of Internationalization , Academy of Finland, Edita Prima, 2009, on www.aka.fi/publications

(75) Ibid.

(٧٦) باسي سالبيرج، سر النجاح في فنلندا: إعداد المعلمين، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد،٢٠١٦، ص ٩.

(77) Turrpin, Tim; Iredale, Robyn and Crinmon, Robyn, The internationalization of Higher Education: Implications for Australia and its Education Clients, No. 40, Kluwer Academic Publishers, Printed in the Netherlands, 2002, pp 327-340.

(78) Marginson, simon, global university rankings implications in general and for Australia, journal of higher education policy and management, vol.29 ,no.2, July 2014.

(٧٩) أركوديس سوفي, وأخرون، تدويل خبرة الطلاب في التعليم العالي بأستراليا: تطوير المعايير والمؤشرات، مجلة الراصد الدولي، العدد ٤١ ، ٢٠١٤م، ص ص ٤٦ – ٢٠.

(80) Turpin, Tim and Other, The Internationalization of Higher Education: Implications for Australia and its Education Clients. Minerva, No.40, 2002, p.330.

(81) Western Australia Technology and Industry Advisory Council (TIAC): Export of Western Australian Education and Training: Constraints and Opportunity (Perth: TIAC, 2000), accessible at www.wa.gov.au/tiaec ,p.19.

(82) The UNESCO Institute for Statistics: Global Education Digest 2011, Comparing Education Statistics across the World, Montreal, Canada, 2011, p.201.

(83) Australian Universities Quality Agency (AUQA):Internationalization of Australian Universities: Learning From Cycle 1 Audits. Antony Stella and Colleen Liston Antony Stella pud Colleen Liston, August 2008,p.14.

(٨٤)ناجي عبد الوهاب هلال وعلي عبدالرؤوف نصار، مرجع سابق، ص ٢١٧.

(85) Yang Rui & Anthony Welch, Globalization, transnational academic mobility and the Chinese knowledge diaspora: an Australian case study, Studies in the Cultural Politics of Education, Vol; 31, No. 5, December 2010, pp, 597-602.

(86) Dalya Amanda & Barkerb Michelle, Australian universities' strategic goals of student exchange and participation rates in

outbound exchange programmers, Journal of Higher Education Policy and Management, Vol. 32, No.4, August 2010, pp.333-335.

(87)Australian Universities Quality Agency (AUQA): Internationalization of Australian Universities: Learning From Cycle 1 Audits. Antony Stella and Colleen Liston Antony Stella pud Colleen Liston, August 2008, p.28.

(88) Ibid, p.37.

(89) Turpin, Tim and Other , The Internationalization of Higher Education: Implications for Australia and its Education Clients. Minerva, No.40, 2002, p.337.

(٩٠)عبـد الـرحيم، عبـد الواحـد، التعلـيم العـالي فـي ماليزيـا: التميـز والجـودة، دنيـا الـوطن، كوالالمبور، ٢٠١٠م.

(91) Arokiasamy. A. , An Analysis of Globalization and Higher Education in Malaysia, Australian Journal of Business & Management Research ,vol. 9,2011, pp.73-88.

(٩٢)البنك الدولي ، مرجع سابق.

(93) Abd Aziz, M.I., & Abdullah, D, Finding the next 'wave' in internationalization of higher education: Focus on Malaysia. Asia-Pacific Education Review, vol.15, no.3, 2014, p.496.

(94) Ministry of Higher Education (MOHE, Internationalization Policy 2011. Putrajaya, Malaysia: The Author, 2011a, p.73-76.

(95) Kassim, A. , Public universities: Development and internationalization. In S.Y. Them (Ed.). (2013). Internationalizing Higher Education in Malaysia: Understanding, Practices and Challenges (pp. 41-65). Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2013, p.60.

(96) Ministry of Higher Education (MOHE), Internationalization Policy 2011. Putrajaya, Malaysia: The Author, 2011a, op.cit, p.72.

(97) Tham, S.Y. (Ed.), Internationalizing Higher Education in Malaysia: Understanding, Practices and Challenges (pp. 1-17). Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2013a, p.656.

(98)Ministry of Higher Education (MOHE), Internationalization Policy 2011. Putrajaya, Malaysia: The Author, 2011a, p.70.

(99)Tham, S.Y. , Internationalizing higher education in Malaysia: Government policies and university's response. Journal of Studies in International Education, vol. 17, no.5, p.657.

(100) Ministry of Higher Education (MOHE), Internationalization Policy 2011. Putrajaya, Malaysia: The Author, 2011a, p.72.

(101)Tham, S.Y, Internationalizing higher education in Malaysia: Government policies and university's response. Journal of Studies in International Education, vol.17, no.5, 2013b, p.657.

(102) Tham, S.Y, Private higher education institutions: Development and internationalization. In S.Y. Tham (Ed.), Internationalizing Higher Education in Malaysia, 2013c, p.83.

(103)Tham, S.Y, Internationalizing higher education in Malaysia: Government policies and university's response. Journal of Studies in International Education, vol.17, no.5, 2013b, p.654.

(104) Tham, S.Y, Internationalizing higher education in Malaysia: Government policies and university's response. Journal of Studies in International Education, vol. 17 ,no.5,2013b,p.656.

Abstract

Many developing and developed countries have adopted various strategies to increase the competitiveness of their universities, including

the internationalization strategy of scientific research. In view of our Egyptian universities, we find that they did not respond adequately to these trends. The gap between them and international universities and their absence from the lists of international classifications, The heritage of many Egyptian universities.

In light of the above, the present study aimed to develop a proposed vision for the internationalization of scientific research in Egyptian universities in the light of the experiences of Finland, Australia and Malaysia in this field. The study used this method to compare, In light of the experience of the comparison countries